ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الخامسة والسبعون بعد المائة

175 EX/8
١٧٥م ت/٨
باريس، ٢٠٠٦/٨/٢٥
الأصل: انجليزي

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع

الملخص

طلب المجلس التنفيذي، بموجب قراره ١٧٤م ت/٨، من المدير العام أن يعرض عليه في دورته الخامسة والسبعين بعد المائة نسخة محسنة من خطة العمل العالمية، وأن يقدم إليه تقريراً عن العمل المنجز في مجال التعليم للجميع.

وتعرض هذه الوثيقة النسخة المحسنة من خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع استجابة لطلبي المجلس التنفيذي المذكورين أعلاه، كما تقدم عرضاً موجزاً للتقدم المحرز في الفترة التي تلت انعقاد الدورة الرابعة والسبعين بعد المائة.

القرار المقترح: الفقرة ١٠.

١ – بغية تطوير وتحسين خطة العمل العالمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع، أجريت مشاورات مكثفة في نيسان/أبريل (نيويورك) وأيار/مايو (باريس) وحزيران/يونيو (نيويورك) من عام ٢٠٠٦ مع أرفع المهنيين المتخصصين في التربية من الوكالات الأربع الأخرى الراعية لبرنامج التعليم للجميع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي) من خلال لقاءات ومؤتمرات هاتفية واتصالات إلكترونية. وأفضت هذه المداولات بالتالي إلى إنشاء فريق العمل الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات، الذي دعا إلى إنشائه المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة. وتمثل هدف هذه المشاورات في الحصول على إسهام أكبر من الوكالات الراعية الأخرى لكي تحقق خطة العمل توافقاً أوسع في الآراء ويتعزز تبنيها كأداة للتعاون.

٢ – وعلى ضوء هذه المناقشات، وعملاً بتوصيات المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة، أجريت تغييرات كبيرة في خطة العمل (الملحق ١). وفيما يلي أهم هذه التغييرات:

- أعيد بناء القسم الاستهلالي لكي تراعى في التدابير المقترحة في خطة العمل أهم عوامل التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع والتحديات التي يواجهها منذ عام ٢٠٠٠.

- أدرج التعليم للجميع بمزيد من الوضوح في إطار الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

- بالإضافة إلى الإحصاءات الخاصة بالتعليم الأساسي، جرى التركيز بشدة أكبر على الروابط مع التطورات التي تشهدها البيئة الدولية، كالتعهدات الجديدة بتقديم المساعدة الإنمائية، وتسارع وتيرة إصلاح الأمم المتحدة.

- وضعت توقعات تقوية الأنشطة في المستقبل على ضوء التعهدات التي التزمت بها الوكالات الراعية لصالح التعليم للجميع.

- يتمثل هدف خطة العمل في أن تكون "منطلقاً لتقوية وتنشيط الجهود" وفي "توفير إطار لقيام تعاون مستمر ومتزايد قائم بين الشركاء الدوليين في عملية التعليم للجميع".

- صممت خطة العمل لتكون أيضاً "وثيقة مرجعية لتنظيم الحوار على الصعيد الوطني" بغية تقديم الدعم الأمثل للجهات الوطنية التي تقود جهود التعليم للجميع.

- أصبح القسم الرئيسي المعنون "التنسيق على المستوى العالمي" يربط التنسيق الدولي ربطاً أقوى بالتدابير المتخذة على الصعيد الوطني: "تقديم دعم أفضل على المستوى الوطني" (ستة مجالات عمل) و"تحسين التنسيق على الصعيد العالمي" (خمسة مجالات عمل).

- أصبحت خطة العمل تقدم أنشطة محددة وتسلط الضوء عليها، وتشفع كلا منها بنص إيضاحي، استجابة لطلب المجلس التنفيذي القاضي باعتماد نهج يرتكز ارتكازاً أكبر على العمل الملموس.

- أضيفت غايات وآجال نهائية لتنفيذ الأنشطة لإدراج خطة العمل في إطار زمني أكثر تحديداً. وخلال المفاوضات، أغفلت بعض الغايات والآجال النهائية لأن بعض الشركاء رأوا أنها لا تستند إلى مبررات كافية في هذه المرحلة. وستتيح مفاوضات أخرى، لا سيما على الصعيد الوطني، التوصل إلى تحديد أفضل للأنشطة ولجدولتها الزمنية.

- بغية التوصل إلى تحديد أفضل لأدوار ومسؤوليات مختلف الوكالات الراعية، قدمت كل وكالة بيانا مقتضبا بمزاياها النسبية ووصفاً لتوجهاتها الاستراتيجية فيما يخص دعم التعليم للجميع خلال السنوات العشر المقبلة.

- تخصص خطة العمل حيزاً لجميع المبادرات ذات الصلة التي ترد في الفقرة ٦ من القرار ١٧٤م ت/٨.

٣ – لقد أتاحت هذه التغييرات لخطة العمل أن تصبح أساساً لتحقيق الانسجام في جهود التعليم للجميع. ولم تقدم هذه المشاورات فقط مساهمات أساسية في بنية خطة العمل ومضمونها، بل استهلت عملية تشاور متواصلة لتعزيز التبني الجماعي والرؤية الجماعية للخطة. كما أنها أدت إلى رفع مستويات الوعي بالبرامج المشتركة وتعزيز الثقة والحوار الهادف.

٤ – وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل العالمية والنتائج المترتبة عليها قد روعيت مراعاة خاصة لدى تصميم عملية إصلاح قطاع التربية وإعادة تنظيمه. فعلى سبيل المثال، بغية تشجيع زيادة التلاحم والتلاقح بين التعليم للجميع والجوانب المتصلة به في أنشطة اليونسكو – ولا سيما عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم – أنشئ قسم جديد لتنسيق أولويات الأمم المتحدة في مجال التعليم، وأسندت إليه مسؤولية جميع هذه المجالات. وفضلا عن ذلك، فإن عملية إعادة تنظيم قسم التعليم الأساسي قد صُممت لتوفير نهج أكثر تكاملاً يتيح توسيع عملية توفير التعليم الأساسي الجيد للجميع بحيث تمتد "من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم الثانوي". أما القسم الجديد المعني بالتخطيط القطري والدعم الميداني، فسوف يشارك مشاركة فاعلة في تحويل اتفاقات التفاهم العالمية التي توصلت إليها الوكالات الراعية للتعليم للجميع إلى أشكال ملائمة للتنسيق والتعاون والتشارك في الأنشطة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك سيكون قسم التعليم العالي مجهزاً على نحو أفضل للمشاركة في الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع، لا من خلال مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى فحسب، بل أيضاً من خلال التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وما يتصل بذلك من فرص لتمكين الشباب والنساء والفئات المهمشة من التعلّم واكتساب مهارات الحياة.

٥ – وتلبية لطلب المجلس التنفيذي القاضي بالتأكد من أن خطة العمل "ستوضع في الشكل المناسب لكي يتسنى لرؤساء الوكالات الخمس الراعية لمؤتمري جومتيين وداكار استعراضها في أقرب موعد ممكن على ألا يتجاوز ذلك الموعد منتصف تموز/يوليو ٢٠٠٦"، أدرج المدير العام خطة العمل هذه في جدول أعمال اجتماع كبار المسؤولين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والمعقود في جنيف في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦. ووافق رؤساء الوكالات الخمس من حيث المبدأ على مواصلة العمل على الخطة كأرضية للتعاون. ويرد نص هذا القرار في الملحق ٢.

٦ – وفضلا عن ذلك، أعرب مؤتمر قمة البلدان الثمانية الكبرى، الذي عُقد في سانت بطرسبورغ في يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦، عن التزامه بالتعاون مع شركاء التنمية في تحقيق أهداف التعليم للجميع، وأعرب عن دعمه بوجه خاص لخطة العمل العالمية في بيانه الخاص بالتعليم، وذلك في إطار اتفاق هذه البلدان على تعزيز "التعليم من أجل المجتمعات التجديدية في القرن الحادي والعشرين". ويرد البيان الخاص بالتعليم في الملحق ٣.

٧ – وترد النسخة الحالية من خطة العمل في ملحق هذه الوثيقة؛ وهي عملية جارية ستفضي في الأشهر المقبلة إلى مزيد من التعاون فيما بين الوكالات الراعية للتعليم للجميع، مما سيؤدي بالتالي إلى دعم البلدان بمزيد من الفعالية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. ولكي يتحقق ذلك، من المقرر أن يعقد فريق العمل الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات، بعد أن يضفي عليه طابع رسمي أكثر، اجتماعات منتظمة لمواصلة تطوير خطة العمل بغية إعداد نسخة أوفى تجتذب المزيد من التأييد، من أجل تقديمها إلى

الاجتماع السادس لفريق العمل الذي سيُعقد في القاهرة، بمصر، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ومن المقرر عقد اجتماعات فريق العمل الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٨ – وستتركز الجهود في هذه الاجتماعات على ضمان إقامة روابط عملية وقابلة للتنفيذ وفعالة على الصعيد الوطني، ووضع ترتيبات لتوجيه التنفيذ في عدد من البلدان تحدَّد بالتشاور مع الوكالات الراعية للتعليم للجميع. كما أن اجتماعات فريق العمل الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات ستستخدم أيضاً كمصدر للمساهمات التي تقدم لأهم اجتماعات وآليات التعليم للجميع. وسيقوم فريق العمل بدور مستمر في تعديل خطة العمل بحيث تتماشى مع تغير الظروف والاحتياجات والعلاقات، وفي استخلاص الدروس من تنفيذ الخطة على الصعيد القطري.

٩ – وسيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والسبعين بعد المائة، تقرير عن نتائج دراسة النسخة المطورة من خطة العمل العالمية التي ستصدر عن اجتماع فريق العمل الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات في القاهرة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وعن أنشطة المتابعة التي ستسفر عنها.

١٠– مشروع القرار المقترح

وعلى ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بقراره ١٧٤م ت/٨،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٥م ت/٨،

٣ – **وإذ يؤكد** من جديد على أهمية تعجيل وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة،

٤ – **يحيط علماً** بالتقدم الذي أحرز بفضل المشاورات المكثفة الرفيعة المستوى التي جرت بين الوكالات الراعية للتعليم للجميع؛

٥ – **كما يحيط علماً** بالتغييرات التي أدخلت على البنية الداخلية لقطاع التربية والتي تعكس التوجهات الواردة في خطة العمل العالمية، وتؤدي إلى دعم تنفيذها على نحو أفضل؛

٦ – **ويرحب** بالتغييرات التي أدخلت على خطة العمل العالمية لمراعاة الشواغل المحددة التي أعرب عنها المجلس التنفيذي؛

٧ – **ويشكر** المدير العام لأنه عرض خطة العمل العالمية على رؤساء أمانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي، في إطار اجتماع كبار المسؤولين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي عُقد في جنيف بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، ومؤتمر قمة البلدان الثمانية الكبرى الذي عُقد في سانت بطرسبورغ يوم ١٧ تموز/يوليو ٢٠٠٦، وأخذ علماً مع الارتياح بما أبدوه من تأييد صريح لعملية هذه الخطة ولمبادئها؛

٨ – **ويحث** المدير العام على مواصلة تعزيز التبنّي الجماعي لخطة العمل العالمية من خلال المشاورات المستمرة مع الوكالات الراعية للتعليم للجميع مع التركيز بشدة على تنفيذها على مستوى البلدان؛

٩ – **ويطلب** من المدير العام مواصلة تحسين وتطوير خطة العمل العالمية وتقديم نسخة منقحة إلى الاجتماع السادس لفريق العمل الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع الذي سيُعقد في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

١٠– **ويدعو** المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته السادسة والسبعين بعد المائة النسخة العملية لخطة العمل العالمية، وتقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها.

الملحق ١

التعليم للجميع

خطة العمل العالمية:
تحسين الدعم المقدم للبلدان من أجل تحقيق
أهداف التعليم للجميع

إصدار ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦

منطلق لتعزيز الجهد الجماعي للوكالات الراعية للتعليم للجميع

تصدير

لماذا خطة عمل عالمية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع؟

يمثل التعليم عاملاً أساسياً في التنمية البشرية المستدامة وضرورة لازمة لتحقيق أهداف التنمية الدولية. وللتعليم والتعلّم بكافة أنواعهما دور أساسي في جعل التغيير الذي تقتضيه التنمية على الصعيدين المجتمعي والفردي ممكناً، مما يمهد لظهور إمكانيات جديدة وآفاق جديدة وعلاقات جديدة. وعلى ذلك تترابط على نحو وثيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف العريضة للتنمية والجهود التي تبذل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع؛ فتحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع له أثر فعّال في إنجاز عملية الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن التعليم يمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ويقوم عليه الأمل في استنهاض وشحذ قدراتنا كبشر.

وقد نظمت خمس وكالات متعددة الأطراف من وكالات منظومة الأمم المتحدة – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والبنك الدولي – مؤتمر جومتيين العالمي حول التعليم للجميع في عام ١٩٩٠ والمنتدى العالمي للتربية الذي عقد في داكار في عام ٢٠٠٠، وروجت لهذه الرؤية على الصعيد الدولي.

وقد شهد العالم منذ منتدى داكار تقدماً حثيثاً على طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين في البلدان ذات الدخل المنخفض. بيد أن العمل على تحقيق أهداف التعليم للجميع لم يكن كافياً ولم يتم بالسرعة المطلوبة بحيث ينجز في مواعيده المحددة، وبالأخص في منطقة افريقيا جنوب الصحراء، وجنوب وغرب آسيا، والدول العربية. فليس فقط لم يتحقق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم عام ٢٠٠٥ كما كان مقرراً، بل أن هذه المساواة قد لا تتحقق في ٨٦ بلداً حتى بحلول ٢٠١٥. ويظل خمس سكان العالم من البالغين – ٧٧١ مليون نسمة — يعانون من الأمية. كما لا يزال هدف تحسين التعليم على المستوى الابتدائي يمثل مشكلة كبرى في العالم أجمع، يفاقم منها وجود نقص خطير في المعلمين المدربين والمؤهلين ولا سيما من الإناث.

وبغية التصدي لهذا الوضع، تضافرت جهود المجتمع الدولي في مجال تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان ذات الحاجة. فعلى صعيد الدعم المالي، ظهر في عام ٢٠٠٥ توجه نحو زيادة حجم المساعدة المالية بعد أن شهدت سنوات التسعين من القرن المنصرم تراجعاً في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للتعليم. ومن المرجح أن يزداد حجم المساعدة المخصصة للتعليم الأساسي مع زيادة إجمالي المساعدة المقدمة للتعليم ككل، ولكن ينبغي مضاعفة حصته حتى تصل إلى ٧ مليارات دولار في السنة وهو المبلغ المقدر اللازم لتحقيق هدفي تعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين. كما أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة يوفر مجالاً إيجابياً لتطبيق خطة العمل العالمية هذه، التي تهدف، مثلها مثل جهود الإصلاح الحالية، إلى تحقيق المزيد من الاتساق والفعالية في عمل الوكالات، موفرة في الوقت ذاته إطاراً قطاعياً لتطبيق مبادئ الإصلاح. وتوجد علاقة تآزر مماثلة تسعى إلى تحقيق أهداف إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة.

ويلاحظ الآن في البلدانٍ التي لا تزال تعاني من نقص كبير في مجال التعليم للجميع، عزيمة سياسية قوية لإصلاح الوضع. وتعزيزاً لهذا التوجه، فإن من الضروري – بعد مضي ٦ سنوات على الالتزام الأول بالأهداف الستة للتعليم للجميع – بث طاقة جديدة في حركة التعليم للجميع والعمل على تضافر الجهودٍ وتكاملها خلال السنوات العشر المتبقية على الموعد المحدد في عام ٢٠١٥. ويتطلب هذا الأمر التزاماً كاملاً من كافة الأطراف المعنية بالتعليم للجميع وإعطاء مسؤولية خاصة للوكالات الخمس الراعية مع التأكيد على ضرورة تحديد دور ومسؤولية كل واحدة منها في هذا المجال تحديداً واضحاً. ولهذا الغرض تم إعداد خطة العمل العالمية استناداً إلى الميزة المقارنة لكل وكالة، وتنسيق الأنشطة الرامية إلى دعم الخطط القطرية لقطاع التعليم الوطني من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

أهداف التعليم للجميع

(١) توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً؛

(٢) العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد، مجاني وإلزامي، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، وأطفال الأقليات الإثنية؛

(٣) ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات اللازمة للحياة؛

(٤) تحقيق تحسن بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار؛

(٥) إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع بتعليم أساسي جيد والتحصيل الدراسي فيه؛

(٦) تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلّم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم والغايات المتصلة بها

الهدف ٢ – تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية ٣: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

- ٦ – معدلات التسجيل الصافية في التعليم الابتدائي (اليونسكو)
- ٧ – نسبة التلاميذ الذين يبدأون من الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس (اليونسكو)
- ٨ – نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة (اليونسكو)

الهدف ٣ – تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية ٤: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥

- ٩ – نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي (اليونسكو)
- ١٠– نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة مقارنة بالذكور من الفئة العمرية ١٥–٢٤ سنة (اليونسكو)
- ١١– نسبة النساء في سوق العمل المأجور في القطاع غير الزراعي (منظمة العمل الدولية)
- ١٢– نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (الاتحاد البرلماني الدولي)

المحتويات

الصفحة

التعليم للجميع ٧

التقدم المحرز والتحديات المطروحة في مجال التعليم للجميع ٧
الزخم والفرص المؤاتية على الصعيد الدولي ٩
الاعتماد على الالتزامات ١٠
الغرض من خطة العمل العالمية ١٢
الأولويات الاستراتيجية للعمل على المستوى العالمي ١٤
البلدان الأشد احتياجاً ١٤
جدول أعمال التعليم للجميع في جملته ١٥
تنسيق الجهود ١٥

التنسيق على المستوى العالمي ١٦

تقديم دعم أفضل على المستوى الوطني ١٦
دعم القيادة الوطنية ١٦
تنمية القدرات ١٧
الاتصال والترويج ١٨
تعبئة الموارد ١٩
الاستخدام الفعّال للمعونة المقدمة في مجال التعليم للجميع ٢١
توسيع نطاق رصد التعليم للجميع ٢٢
تحسين التنسيق على الصعيد العالمي ٢٣
الحفاظ على زخم حركة التعليم للجميع ٢٤
تعزيز الاستناد إلى الأدلة والبحوث في وضع السياسات ٢٥
التعاون بين بلدان الجنوب ٢٥
تكامل آليات التعليم للجميع ٢٦
إقامة شراكات متينة عن طريق المشاورات المستمرة مع الوكالات الشريكة في التعليم للجميع ٢٧

التوجهات الاستراتيجية للوكالات الراعية لحركة التعليم للجميع ٢٨

اليونسكو ٢٩
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٣٢
البنك الدولي ٣٥
صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٧
من الإطار الدولي إلى العمل الوطني ٣٨

الملاحق ٣٨

١ – الجدول الزمني ٤٠
٢ – الشراكات الدولية في مجال التعليم للجميع ٤٩

التعليم للجميع

١ – إن التنمية البشرية المستدامة تتطلب تغييراً على المستوى المجتمعي وعلى المستوى الشخصي، وهي عملية يعد التعلّم والتعليم من مقوماتها الأساسية. والرؤية التي يقوم عليها التعليم للجميع هي العمل على أن يوفر لكل فرد تعليم أساسي جيد، يمكّن الأطفال والشباب والكبار من انتهاز الفرص الجديدة المتاحة، والتحول إلى مواطنين فاعلين، والمبادرة إلى إحداث تغيير إيجابي وتدبّر شؤونه وإدامته. وتوفر الأهداف الإنمائية الدولية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، برنامجاً إنمائياً أساسياً تربطه بأهداف التعليم للجميع صلات متفاعلة متآزرة. ولكلا التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية أجل زمني واحد – ٢٠١٥ – وكلاهما يستهدفان تعزيز التعاون الدولي دعماً للخطط الإنمائية للحكومات الوطنية.

٢ – وفي المنظور العالمي، فإنه لا بد من أن يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية جنباً إلى جنب مع السعي إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع، إذ أن تحقيق كل منهما يرتهن أيضاً بتحقيق الآخر، إلى جانب بارامترات أخرى أشمل. وعلى سبيل المثال، فإن إتمام تعليم ابتدائي جيد النوعية وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم هما هدفان من الأهداف الإنمائية للألفية كما أنهما من أهداف التعليم للجميع. والتعليم والتعلّم هما أيضاً وسيلة رئيسية لكي تتحقق سائر الأهداف الإنمائية للألفية – وتعد أهداف الحد من الفقر، وتحسين الصحة النفاسية، وحماية البيئة من الأمثلة الجلية على ذلك. ومن ثم فإن التعليم للجميع هو نهج إنمائي أساسي لتحسين نوعية الحياة، بما يشمل القضاء على الفقر، وسوف يجري تحقيق أهداف التعليم للجميع بالترادف مع مبادرات أخرى كجزء لا يتجزأ من رؤية متكاملة للتنمية البشرية.

التقدم المحرز والتحديات المطروحة في مجال التعليم للجميع

٣ – ولئن أحرز تقدم ملحوظ في تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة التي اعتمدت عام ٢٠٠٠، إلا أن هذه الأهداف لا تزال بعيدة المنال[(١)]. ومع الاعتراف بالإنجازات والمبادرات الإيجابية التي تحققت حتى الآن، فإن الحكومات والمجتمع الدولي يدركون تماماً التحديات المطروحة، والاحتمال القائم بألا يتسنى بلوغ أهداف التعليم للجميع في عام ٢٠١٥ على المستوى العالمي. وكان التخلف عن تحقيق أول هذه الأهداف – تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٠ – بعد مضي ست سنوات على منتدى داكار مؤشراً واضحاً على ضرورة القيام بنشاط أكثر تضافراً وتنسيقاً.

التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع منذ عام ٢٠٠٠ – مؤشرات رئيسية

- التحاق نحو ٢٠ مليون تلميذ جديد في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي غرب آسيا بالمدارس الابتدائية.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي في أكثر من ٤٧ بلداً.
- ازدياد عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية.

(١) لا تعاود الخطة عرض تفاصيل الوضع الراهن للتعليم للجميع في العالم كما أنها لا تناقش التحديات الكبرى التي تواجه تنفيذه – فهذه النقاط موثقة بصورة كافية في *التقرير العالمي السنوي لرصد التعليم للجميع* الذي يتضمن من البيانات والتحليلات ما يعطي دفعة قوية للنشاط التنسيقي الذي تقترحه خطة العمل العالمية.

- زيادة ملحوظة في عدد تلاميذ التعليم الثانوي – وزيادة عدد تلاميذ التعليم الابتدائي بأكثر من أربعة أضعاف.
- ازدياد الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الدخل الوطني في نحو ٧٠ بلداً من البلدان المشمولة بالاستقصاء البالغ عددها ١١٠ بلدان.

٤ – بذل المجتمع الدولي جهوداً أكبر لزيادة المعونة والاستثمار في مجال التعليم للجميع، ولكن لا يزال هناك فجوة مالية هامة. ولئن كان من المتوقع أن تزداد المعونة المقدمة للتعليم الأساسي مع ازدياد المعونة الإجمالية المقدمة للتعليم، غير أنه يتعين أن تزداد بنسبة الضعفين إذا ما أريد أن تصل إلى المبلغ السنوي المقدر بـ ٧ مليارات دولار الضروري لكي يتحقق هدفا تعميم التعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين.

٥ – وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية مواكبة الجهود الوطنية والاستجابة لها بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة. وتمثل هذه الخطة خطوة عملية ملموسة للتقدم في هذا الاتجاه، مع التركيز بقوة على العمل مع البلدان لتذليل العقبات التي تواجهها في طريقها إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع.

التحديات العاجلة المطروحة أمام التعليم للجميع

- إعطاء الأطفال فرصة للانطلاق في الحياة: تتخذ الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي أشكالاً متنوعة تبعاً للسياق، ويلاحظ أن النسب المئوية للأطفال الذين يستفيدون من فرص التعليم النظامي قبل الابتدائي تظل ثابتة. ومن الأهمية بمكان وضع سياسات توفر للتعلّم المبكر بيئة صحية وحافزة تهيئ الأطفال للاستفادة القصوى من المدرسة عندما يلتحقون بالتعليم الابتدائي. إن البيانات المتاحة عن التعليم قبل الابتدائي لا تزال متفرقة ولا يوجد حتى الآن إطار عام لتقييم مستويات الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تعجيل الالتحاق بالتعليم النظامي: لا يزال هناك نحو ١٠٠ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحقين بالمدارس، وتمثل الفتيات نسبة ٥٥٪ منهم. وفيما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢، لم يرتفع معدل القيد الصافي في التعليم الابتدائي في العالم سوى بنسبة ١٪، من ٨٣,٦٪ إلى ٨٤,٦٪. ولكي يتم الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لا يحتاج الأمر فقط إلى بذل جهود أكبر، وإنما يتطلب قبل كل شيء الأخذ بنهوج مختلفة تتلاءم مع الظروف الخاصة للجماعات المحرومة.
- جعل التعليم الأساسي مجانياً: لا تزال تدفع رسوم مدرسية في المستوى الابتدائي في ٨٩ بلداً من أصل البلدان المائة والثلاثة التي شملها الاستقصاء. وتؤثر الرسوم المدرسية والأعباء المالية غير المباشرة تأثيراً هائلاً على فرص الفقراء في الانتفاع بالتعليم.
- إيلاء العناية اللازمة لمحو أمية الكبار: يجب أن تنص سياسات محو الأمية صراحة على توسيع نطاق برامج محو أمية الشباب والكبار وخلق بيئة تعلّم خصبة، وزيادة ميزانياتها – فلا تحصل برامج محو الأمية حالياً إلا على نسبة ١٪ من ميزانيات التعليم. ويجب أن تكون هذه البرامج وثيقة الصلة باحتياجات وحوافز المجتمعات المحلية، ومزودة بما يلزم من المواد التعليمية والمعلمين المدربين. وتستخدم برامج محو الأمية الجيدة اللغات التي يعرفها الدارسون وتعلمهم لغات أخرى يحتاجون إليها.

- الاهتمام بقضايا الجنسين في كل مراحل التعليم: إن ٧٩ بلداً من أصل ١٥٩ لم تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٢، ولم تكن التدابير المتخذة لضمان المساواة بين البنات والصبيان في الالتحاق بالمدارس كافية لبلوغ هدف تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥. وتشكل الفتيات ٥٥٪ من المائة مليون طفل غير الملتحقين بالمدارس، كما تشكل النساء ٦٤٪ من الكبار الذين لا يملكون مهارات القراءة والكتابة. وثمة حاجة عاجلة إلى تذليل العقبات التي لا تزال تحول دول التحاق الفتيات بالتعليم، وإلى التصدي أيضاً لقضايا المساواة بين الجنسين في البيئة المدرسية. ولئن كانت ضرورة العمل لصالح الفتيات والنساء هي الضرورة الغالبة، فإنه لا ينبغي إغفال المناطق التي يقع فيها الحيف على الفتيان.
- تحسين نوعية التعليم: لن يكون للالتحاق بالمدرسة أو ببرامج تعليم الكبار التأثير الإيجابي المنشود ما لم يكن التعليم عالي الجودة ويزود الملتحقين به بمعارف ومهارات يمكنهم استخدامها. وتوافر معلمين ذوي تدريب جيد وقادرين على استخدام طائفة من الاستراتيجيات التربوية هو شرط لازم للتعليم الجيد. ويعد التدريب قبل الخدمة وأثناءها من المسائل ذات الأهمية الأولى لكي يحقق التعلّم نتائج مستدامة. وينبغي إيلاء العناية لمجالات أخرى منها ما يلي: المواد التعليمية الجيدة والكافية؛ استخدام اللغات الملائمة للتعلّم، لا سيما لغة الدارس نفسه في التعليم الأولي؛ تخصيص وقت كاف للتعليم والتأكيد على اكتساب مهارات القراءة والكتابة كأداة للتعلّم؛ كما أن توافر مدارس نظيفة وآمنة ورفيقة بالطفل بالإضافة إلى قيادة مدرسية جيدة، عناصر تدخل في الاعتبار إلى حد كبير في زيادة فرص تقديم تعليم جيد.

الزخم والفرص المؤاتية على الصعيد الدولي

٦ – تأتي خطة العمل العالمية في وقت يتميز فيه الوضع الدولي بزخم وفرص مؤتية ضمن الإطار الأوسع لتنمية التعليم للجميع. فقد شهد عام ٢٠٠٥ خطوات هامة إلى الأمام والتزامات قوية لصالح التنمية العالمية، حيث باتت قضايا التنمية تدرج بصورة أكبر في دينامية الجغرافية السياسية، وتقدم التزامات محددة بتوفير معونات جديدة. وقد حظي التعليم بشكل عام والتعليم للجميع بشكل خاص بموقع مركزي في هذه الالتزامات.

٧ – وقد عمدت القمة العالمية التي انعقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إلى تقييم التقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأكدت من جديد على التعليم للجميع بوصفه عنصراً أساسياً في الجهود الإنمائية الأوسع. وقدمت مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G8) وغيرها من الجهات المانحة تعهدات بزيادة المساعدة بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي سنوياً حتى حلول عام ٢٠١٠ (في حين كان إجمالي المعونة الثنائية في عام ٢٠٠٤ يناهز ٨٠ مليار دولار). واتفقت أيضاً مجموعة البلدان الثمانية على إلغاء كامل الدين المتعدد الأطراف المستحق على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة لذلك، كما وافقت على مبادرة المسار السريع في تنفيذ عملية التعليم للجميع. أما النتائج التي تمخضت عنها لجنة افريقيا، المشكّلة بمبادرة من المملكة المتحدة، فقد سلطت الضوء على احتياجات التعليم للجميع في افريقيا مع توصيات محددة بشأن المجالات التي ينبغي تركيز الاستثمارات فيها. ومن جانب آخر، يظل توافق آراء مونتيري، بوصفه اتفاقاً بشأن

الالتزامات المتبادلة بين الجهات المانحة والبلدان النامية، يوفر الإطار اللازم لتقديم المساعدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة يفسح المجال لظهور طرائق جديدة للتوفيق بين المعونة والعمليات الإنمائية المنفذة على الصعيد القطري. وتضع خطة العمل العالمية السلطات الوطنية في صميم عملية تطبيق المبادئ الخاصة بالتوفيق بين المعونة الدولية والأولويات الوطنية وبتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية بالتعليم للجميع.

٨ – وشهد عام ٢٠٠٥ أيضاً تسارع عملية إصلاح الأمم المتحدة وقد وجهت إلى المنظومة عدة انتقادات بشأن تداخل وازدواجية وعدم كفاءة عمل وكالاتها والتنافس فيما بينها. وفي إطار تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تستجيب الخطة للنداءات الداعية إلى تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة المعنية مباشرة بالإصلاح وزيادة فعاليتها. وتستهدف خطة عمل *مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الدولية الإنمائية للفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨* "تجديد العزم على انتهاز الفرصة التاريخية لتحسين الظروف الحياتية للفقراء والمهمشين والتأكيد على الضرورة الملحة لهذا الأمر والعمل في ذات الوقت على إبراز قيم وفعالية منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي". وتشكل هذه المرامي أيضاً قوام هذه الخطة التي تمثل وسيلة للتوصل في مجال التعليم إلى نهج أكثر تنسيقاً بين الوكالات الخمس الراعية لاجتماعات التعليم للجميع الدولية في جومتين وداكار (يشار إليها فيما بعد بصيغة "الوكالات الراعية للتعليم للجميع")، وبالتالي بين جميع الأطراف المعنية. كما تعمد خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التوفيق بين الأنشطة في مجال التعليم وهذه الخطة العالمية بوصفها إطاراً دولياً، مشيرة إلى أن كافة أنشطة المتابعة في مجال التعليم للجميع سوف تتم "في إطار خطة العمل العالمية المقبلة لتحقيق أهداف التعليم للجميع التي تتسق تماماً مع خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في نهجها الاستراتيجي والعملي". وبالمثل، ستوفر هذه الخطة العالمية فرصة، على صعيد قطاع التربية، لتطبيق مبادئ فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة المكرسة في إعلان باريس.

الاعتماد على الالتزامات

٩ – قطعت الحكومات على نفسها منذ منتدى داكار العالمي بشأن التعليم للجميع في عام ٢٠٠٠، المزيد من التعهدات بتحقيق التعليم للجميع من خلال القيام بدور قيادي أكبر والتعبير عن التزام سياسي أقوى من أجل بلوغ هذه الغاية. وتقوم الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف (الوكالات الخمس الراعية للتعليم للجميع بالإضافة إلى وكالات أخرى[٢]) برفع مستوى المساعدة وتعزيز التعاون التقني، وصار لعملية التعليم للجميع مكانة أكبر في الخطط الإنمائية. وثمة مبادرات دولية متميزة ولكنها ذات صلة بالموضوع، وبعض الأنشطة التي تستهدف جوانب محددة من عملية التعليم للجميع، تسمح أيضاً باستقطاب الالتزامات

[٢] من ضمن الشركاء الآخرين الذين يبدون التزاماً بالتعليم للجميع، نذكر الجهات التالية: (١) الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) من خلال تعبئة البرلمانيين من أجل تعزيز التعليم للجميع والتشريعات والميزانيات التعليمية؛ (٢) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) **ومجلس حقوق الإنسان**، بما في ذلك **اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بحقوق الطفل، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم**، فيما يخص مسألة الحق في التعليم للجميع؛ (٣) منظمة العمل الدولية (ILO) فيما يخص عمل الأطفال وأوضاع المعلمين؛ (٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) فيما يخص تعليم الأطفال اللاجئين والمهجرين؛ (٥) منظمة الصحة العالمية (WHO) فيما يخص التربية الصحية (بما يشمل فيروس ومرض الأيدز)؛ (٦) برنامج الأغذية العالمي (WFP) من خلال برنامج التغذية المدرسية؛ (٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فيما يتعلق بالتربية البيئية.

الدولية؛ كما أن عملية التعليم للجميع تستفيد من العلاقات المتميزة مع شبكات المجتمع المدني[٣]. ويأخذ العمل العالمي من أجل تحقيق التعليم للجميع أشكالاً متعددة كما هو مبين أدناه؛ في حين توفر خطة العمل العالمية إطاراً لتنسيق أكبر في مجال التنفيذ على الصعيد القطري:

- عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤): يعزز هذا العقد عملية التعليم للجميع عبر تسليط الضوء على مضامين التعلم وعملياته ومدى جودته. كما أنه يمكّن عملية التعليم للجميع من الترويج لمجموعة من القيم مثل السلام والمساواة واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحفاظ على البيئة والتنوع الثقافي، وذلك من خلال كافة أشكال التعليم – الأمر الذي يؤهل المواطن ومجتمعه للتطور بطرائق مستدامة.

- عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢): يقوم هذا العقد الذي يتفق تماماً مع أهداف التعليم للجميع بتعبئة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية بحيث يصبح بمقدور الجميع، ولا سيما الكبار الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة أو الذين لا يتمتعون سوى بقسط ضئيل منها، الانتفاع بفرص تعلّم القراءة والكتابة كمرحلة أساسية أولى تؤهلهم للمزيد من التعلّم والمشاركة الاجتماعية. كما يسهم العقد في تهيئة بيئات صالحة للتعلم.

- وعلى الصعيد الإقليمي، سيعطي العقد الثاني للتعليم في افريقيا الذي استهله الاتحاد الافريقي (٢٠٠٦–٢٠١٥) المزيد من الزخم لعملية التعليم للجميع.

- البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ٢٠٠٥ هذا البرنامج على سبيل متابعة عقد الأمم المتحدة الذي خصص لنفس الموضوع، وتتولى تنسيقه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونسكو. وهو يهدف إلى النهوض بتعليم جيد للجميع قائم على إعمال الحقوق وينحو النظام التعليمي فيه صوب تعزيز المواطَنة الديمقراطية، والتشجيع على السلام واللاعنف، والقضاء على التصورات النمطية، وتعزيز التلاحم الاجتماعي، واحترام الكرامة الإنسانية.

- مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان: تواجه هذه البلدان (وهي بنغلاديش والبرازيل والصين ومصر والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان) عدداً من التحديات المشتركة، ومنها التحدي المتمثل في ضخامة المهمة الملقاة على عاتق هذه البلدان التسع من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع الأمر الذي أكسبها خبرة في هذا المجال يمكن مشاطرتها مع البلدان الأخرى.

- شراكات المجتمع المدني: تتعاون طائفة متنوعة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في إطار شراكات. كما تتفاعل شبكات المناصرة والضغط وتبادل المعلومات مع شركاء دوليين آخرين في مجال التعليم للجميع، وتؤدي أيضاً دوراً فعالاً على المستوى الوطني. وتُعتبَر

[٣] يرد شرح للصلات التي تربط بين التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية وعقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية في الكتيب المعنون *Linkages between the Global Initiatives in Education* (التعليم من أجل التنمية المستدامة على صعيد التطبيق، الوثيقة التقنية ١ – ٢٠٠٥)، اليونسكو، باريس.

الحملة العالمية من أجل التعليم والمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية في مجال التعليم للجميع من أهم هذه التجمعات.

١٠- وهناك مبادرات وشراكات أخرى تدعم عملية التعليم للجميع في مجالات محددة وسوف تضطلع بدور حاسم في تنفيذ خطة العمل العالمية. وتوفر هذه المبادرات والشراكات إطاراً لتناول جوانب محددة من حركة التعليم للجميع ومنبراً أساسياً لتنسيق العمل. وتتمثل هذه المبادرات والشراكات في ما يلي:

- مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات: تم إطلاق هذه المبادرة عام ٢٠٠٠ أثناء المنتدى العالمي للتربية، وتتولى اليونيسيف تنسيقها. والهدف منها هو تضييق الهوة بين الجنسين، بحيث تتاح للفتيات في كل مكان فرص متساوية في الالتحاق بالمدرسة وفرص متساوية في النجاح وفي استخدام ما يتعلمنه.

- مبادرة المسار السريع: أنشئت هذه المبادرة من أجل تدارك أربع ثغرات في مجال التعليم الابتدائي تتعلق بالموارد، وبناء القدرات، والبيانات، والسياسات. وتقتضي هذه المبادرة أن تقوم الجهات المانحة بتقديم دعم مالي وتقني منسق ومتزايد يتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ به في حين تضع البلدان الشريكة التعليم الابتدائي في مقدمة الجهود المبذولة على الصعيد المحلي وتقوم بإعداد خطط وطنية سليمة في مجال التعليم. وبما أن مبادرة المسار السريع تحمل الجهات المانحة والمجتمع المدني والدول النامية على توحيد جهودها لبلوغ نفس الأهداف، فإنها تحسن فعالية المعونة عن طريق تعزيز التعاون والتوافق والاتساق بين الجهات المانحة.

- يوفر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز إطاراً متعدد الأطراف للأنشطة التعليمية المكرسة لمواجهة فيروس ومرض الأيدز. ويسعى كل من فريق العمل المشترك بين الوكالات المختص بالتعليم، والمبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم، إلى تنسيق العمل في مجال الربط الشبكي بين الوكالات وفي الدعم المقدم داخل البلدان على التوالي.

١١- ويتضمن الملحق ٢ المزيد من التفاصيل عن هذه وغيرها من المبادرات.

الغرض من خطة العمل العالمية

١٢- وبغية الاستفادة من هذه المبادرات الدولية ومواجهة التحديات التي لا تزال مطروحة أمام التعليم للجميع، دعا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم والمجلس التنفيذي لليونسكو[٤] إلى تحديد أوضح لأدوار ومسؤوليات الشركاء الدوليين الرئيسيين المعنيين بالتعليم للجميع، وإلى صياغة أوضح للأهداف المتوخاة. وتمثل خطة العمل العالمي استجابة لهذا النداء، وقد صاغتها وشذبتها المشاورات التي جرت في محافل التعليم للجميع مع طائفة واسعة من الشركاء في عملية التعليم للجميع، فضلا عن الحوار المكثف الذي جرى بين الوكالات الراعية لعملية التعليم للجميع.

[٤] دعت خطة عمل داكار (الفقرة ١٩) اليونسكو إلى مواصلة "الاضطلاع بالدور المنوط بها فيما يخص تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني".

١٣- وتركز الخطة على الغايات الأربع التالية:

- أن تكون منطلقاً لتقوية وتنشيط جهود كافة الأطراف المعنية بعملية التعليم للجميع من أجل تحقيق الأهداف الستة لعملية التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛
- توفير إطار لقيام تعاون مستمر ومتزايد بين الشركاء الدوليين المعنيين بعملية التعليم للجميع، يساعد على تحقيق تكامل أكبر من الجهود التي تبذل في هذا الميدان؛
- إبراز الدور القيادي والتنسيقي لليونسكو في عملية التعليم للجميع؛
- تحديد الاتجاهات الاستراتيجية المساندة لعملية التعليم للجميع والتي ستلتزم بها الوكالات الراعية خلال السنوات العشر القادمة.

١٤- وتتفق الأطراف المعنية بالتعليم للجميع، على كل مستوى، على أن موطن التركيز الرئيسي للعمل الرامي إلى تحقيق أهداف داكار هو البلد – مع ضرورة توافر قيادة حكومية واضحة، وخطة محكمة البناء لقطاع التعليم، وتعبئة جميع الأطراف المعنية للمشاركة في الخطة – عملاً بشعار "بلد واحد – خطة واحدة". وستوفر الخطط الوطنية لقطاع التعليم الإطار اللازم للتخطيط وللدعم الدولي؛ وستُحدد أولويات التعليم للجميع ضمن هذه الخطط، مع الاهتمام أيضاً بالإطار الأوسع لاستراتيجيات التنمية الوطنية.

١٥- وليس تعامل خطة العمل العالمية مع المستوى الدولي إلا لأنه المستوى الذي تتردد فيه دعوات قوية وملحة لتنسيق الجهود من أجل تحسين فعالية التعليم للجميع على أرض الواقع في كل بلد. ومن بين المشكلات التي يمكن تذليلها بتحسين التنسيق، مشكلة تداخل الأدوار أو ازدواج الجهود، وتضارب المشورة المقدمة إلى الحكومات، إلى جانب نقص الاتصال أو الشفافية بين الشركاء. ويعني هذا أن أمر التنسيق على الصعيد الوطني، بالشكل الذي يأتي بأكبر فائدة للبلد المعني، ينبغي أن تتولاه تحت قيادة السلطات الحكومية منظمة متعددة الأطراف ذات اختصاص وتكون راغبة في ذلك. وسيكون وضوح الأدوار في هذا الصدد جزءاً من استخدام الخطة بصورة فعالة على المستوى القطري. وستقوم اليونسكو بتأمين التنسيق على الصعيد الدولي، أما على الصعيد الوطني فستقوم به عندما يكون الأمر ممكناً أو مناسباً.

كيف الاستفادة من خطة العمل العالمية

تستخدم هذه الخطة باعتبارها:

قاعدة للتعاون على الصعيد الدولي، تحدد مجالات العمل والمسؤوليات المرتبطة بها؛

ووثيقة مرجعية تفيد في تنظيم الحوار على المستوى الوطني فيما بين الشركاء في عملية التعليم للجميع، بحيث يأتي الدعم للقيادات الوطنية وتنفيذ التعليم للجميع، دعماً مناسباً وفعالاً وكفؤاً، وقائماً على تحديد واضح للمزايا المقارنة لكل وكالة.

١٦- والخطة عبارة عن وثيقة دينامية وحيوية ينبغي أن تظل أداة مرنة تعزز الحوار في ظل ظروف متغيرة. وهي توفر قاعدة لزيادة زخم الالتزام بالتعليم للجميع وتكثيف الدعم الذي يقدمه رعاة عملية التعليم للجميع وسائر الأطراف المعنية للقيادة الوطنية لهذه العملية. وإن قيمة الخطة سوف تتجلى جزئياً في مدى تأثيرها على العمل الجماعي وفي مدى تبنيها من قبل كل من الأطراف الراعية للتعليم للجميع كجزء لا يتجزأ من عملياتها التخطيطية.

الأولويات الاستراتيجية للعمل على المستوى العالمي

البلدان الأشد احتياجاً

١٧- لقد أشارت الإصدارات المتتالية *للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع* إلى البلدان التي يُرجح أنها لن تُحقق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، لا سيما في مجال التعليم الابتدائي ومحو أمية الكبار وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتقع معظم هذه البلدان في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، والمنطقة العربية. كما أن البلدان الخارجة من الكوارث أو النزاعات لديها احتياجات كبيرة في مجال التعليم للجميع ومؤشراتها في هذا المجال غالباً ما تكون منخفضة. وقد لا تصلها بالضرورة المساعدات الخارجية، المالية أو العينية، نظراً لانخفاض قدراتها المؤسسية، وتقلقل أوضاعها، وصعوبة التخطيط لأجل طويل. أما من جهة المانحين فقد تحول الأولويات الانتقائية والشواغل السياسية دون الاستثمار في مثل هذه البلدان.

١٨- لن يكون لأي خطة عمل توضع على المستوى الدولي أي معنى إلا بقدر ما تتيح إحراز تقدم أسرع وأرسخ وأكثر استدامة نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع على المستوى الوطني[٥] ومن ثم فإن أي خطة ينبغي أن تركز على مجالات ثلاثة هي:

- أولاً، ستعنى الأنشطة بكل البلدان النامية ذات الاحتياجات في مجال التعليم للجميع، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الأكثر بعداً عن بلوغ أهداف التعليم للجميع.
- ثانياً، من المهم بنفس القدر الاستجابة لاحتياجات الفئات المستضعفة داخل البلدان، أينما وجدت. وهذه الفئات موجودة في كل بلد وفي جميع أرجاء العالم، ولن يتسنى تحقيق التعليم للجميع إلا عندما تُلبى احتياجاتها. وعليه، يتعين لدى وضع الخطط المحددة للعمل الدولي إفساح المجال وإيلاء الأولوية لمراعاة التنوّع في الاحتياجات.
- ثالثاً، يُعد الفهم الموثّق للسياق الاجتماعي الثقافي الواسع أمراً أساسياً لتحديد السبل الملائمة للتعلّم ولتوفير التعليم، لا سيما للفئات المستضعفة. وقد يتعين النظر في حلول بديلة للنظام المدرسي القائم وفي إدخال تجديدات جريئة لكي يتسنى توفير التعليم فعلاً للجميع.

---

[٥] يماثل هذا الموقف ما يرد في المطبوع المعنون "تحديث استراتيجية قسم التعليم" الصادر مؤخراً عن البنك الدولي: "إن التوصية الهامة الوحيدة لتحديث الاستراتيجية هي ضرورة تصميم المساعدة التي يقدمها البنك لبلد ما على ضوء رؤية هذا البلد، وتوجيهها على نحو يعظم فرص تحقيق هذه الرؤية". ص ٣٦ (في النسخة الانجليزية).

جدول أعمال التعليم للجميع في جملته

١٩- ثمة حاجة ماسة إلى التركيز، بعد مضي ست سنوات على منتدى داكار، على التعليم للجميع في جملته – أي على الأهداف الستة كلها التي تشكل معاً جدول الأعمال الأساسي في مجال التعليم الموجه "نحو إطلاق المواهب والقدرات الكامنة لكل شخص وتنمية شخصيات الدارسين لتمكينهم من تحسين حياتهم وتطوير مجتمعاتهم" (اليونسكو ٢٠٠٠: ٨)[٦] ويجب أن يتضمن هذا إعادة التأكيد على رؤية التعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان وشرطاً ضرورياً للتنمية الكاملة للإمكانات البشرية. فالتعليم ليس مجرد "البرنامج الحاسوبي" للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، بل إنه يعزز أيضاً قدرات الناس على الاستفادة المثلى من الفرص الجديدة التي قد يوفرها الحد من الفقر.

تنسيق الجهود

٢٠- هناك إذن حاجة لتركيز الالتزام الدولي والطاقات والموارد بغية الاستجابة بصورة فعّالة للاحتياجات التي ما زالت قائمة على المستوى القطري في مجال التعليم للجميع. وتُعنى بمجال التعليم للجميع أطراف كثيرة من بينها وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وتجمعات وتحالفات البلدان، وبنوك التنمية ووكالات المعونة الثنائية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص. واليونسكو، بوصفها الوكالة المتخصصة المعنية بالتربية في منظومة الأمم المتحدة، مسؤولة عن تنسيق العمل الدولي المساند للتعليم للجميع.

٢١- ولا بد لأي خطة عالمية للعمل الجماعي أن تفضي في نهاية المطاف إلى نتائج على المستوى القطري وفقاً للأولويات الوطنية التي تحددها الحكومات. وتتجلى هذه النتائج في تحسّن مؤشرات التعليم للجميع. وفي هذا المنظور، ترمي الخطة إلى تعزيز التعاون من الجوانب التالي بيانها، مع الاستفادة من الخبرة المتزايدة المكتسبة في جميع أرجاء العالم:

- **الالتزام بالتعليم**: رفع شأن التعليم بوصفه العنصر الرئيسي في تنمية الإمكانات البشرية ضمن إطار التنمية المستدامة؛
- **اتساق السياسات**: مواءمة الأنشطة مع الأولويات بصورة أوثق من خلال تنشيط الحوار فيما بين الشركاء ومع الحكومات؛
- **تآزر الاستراتيجيات**: تبادل المعلومات عن أساليب العمل الفعالة وغير الفعالة بروح من التعلّم المتبادل والحرص على اتباع وترويج الممارسات الجيدة؛
- **التنسيق بين الوكالات**: زيادة فعالية التعاون بين الوكالات الراعية على المستوى القطري، وتأمين التنسيق من قبل الحكومات وفيما بين الأطراف المعنية بالتعليم للجميع، واستخدام الموارد بمزيد من الكفاءة عن طريق آليات للتنسيق بين المولين؛
- **العمل التكاملي**: تجنب ازدواج الجهود والاستثمارات، وضمان الاعتراف المتبادل بالميزة النسبية لكل طرف وأوجه قوته.

---

[٦] اليونسكو، ٢٠٠٠. *إطار عمل داكار. التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية*. باريس: اليونسكو.

التنسيق على المستوى العالمي

٢٢- تعرض الأقسام التالية أنشطة ونتائج أعمال التنسيق التي تنفذ على المستوى العالمي دعماً للجهود الوطنية والتي ستكون الوكالات الراعية مسؤولة عنها وخاضعة للمساءلة بشأنها. وهناك مجالان يجب أن يكون فيهما التنسيق فعالاً، وهما:

- تقديم دعم أفضل على المستوى الوطني لتزويد القيادة الوطنية المعنية بالتعليم للجميع بالقدرات اللازمة من خلال تنسيق المدخلات، والاستفادة المثلى من الميزة النسبية لكل الوكالة، وتفادي التداخل. وفي هذا المجال يجري التركيز على تنسيق العمل فيما بين الوكالات؛
- تحسين التنسيق والقيادة على المستوى العالمي من أجل الحفاظ على الزخم السياسي وضمان التماسك والتكامل بين الوكالات الراعية وغيرها من الأطراف الفاعلة الدولية. وفي هذا المجال يجري التركيز على التنسيق اللازم لتيسير الانسجام في العمل.

في الأقسام التالية تظهر الأنشطة والجدول الزمني لتنفيذها في أطر ملونة بلون أغمق

تقديم دعم أفضل على المستوى الوطني

٢٣- تُعد القيادة الحكومية عنصراً مركزياً في تنسيق أنشطة التعليم للجميع على المستوى القطري، حيث أنها توحّد جهود الأطراف المعنية حول خطة وطنية لقطاع التعليم. وتقترح "خطة العمل العالمية" استخدام وتعزيز المحافل القائمة والتي يمكن ضمان التنسيق في إطارها مثل منتديات التعليم للجميع، وعمليات الأمم المتحدة (مثل التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة)، وتجمعات الوكالات المموّلة (حول استراتيجيات الحد من الفقر، والنهوج القطاعية الشاملة، ومبادرة المسار السريع) وغير ذلك من الشبكات. كما يمكن أن تفيد المنتديات الإقليمية في تحسين التنسيق دعماً للجهود المبذولة على المستوى الوطني.

٢٤- ويلاحظ أن لكل وكالة طرائق عمل خاصة بها تُحدد شكل العلاقة بينها وبين الحكومة. وينبغي أن تكون الحكومات الوطنية، في ممارستها لمهامها القيادية، مطلعة على ممارسات الوكالات وطرائق عملها المختلفة. ومن الضروري أيضاً أن تبدي الوكالات استعدادها للدعم والتعاون. فلا بد من توافر هذه الشروط لكي يفضي التنسيق إلى تعاون متكامل ومنسجم. وفيما يلي بيان مجالات العمل المشترك الداعم للمبادرات الوطنية:

دعم القيادة الوطنية

٢٥- إن استراتيجيات التنمية الوطنية، سواء كانت في إطار استراتيجية للحد من الفقر أو خطة وطنية، تظل عنصراً محورياً في كل المساعدات المقدمة في مجال التخطيط. ويُعد تعزيز القيادة الوطنية في مجال

التعليم أمراً بالغ الأهمية من أجل تنسيق الدعم الدولي بصورة أفضل على الصعيد الوطني وضمان اتساق التخطيط وتحديد الأولويات للمدى البعيد.

وستسعى الوكالات الراعية للتعليم للجميع إلى التأثير على عملية إعداد وتنفيذ التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحيث تصبح عملية متسقة لتحقيق التكامل بين البرامج المتعددة الأطراف يدخل فيها التعليم بكافة أبعاده، ولدعم الاستراتيجيات الوطنية. كما ستسعى الوكالات الراعية بالمثل إلى دفع استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من العمليات الخاصة باستراتيجيات التنمية الوطنية في نفس الاتجاه.

٢٦- وينبغي أن يتخذ الدعم شكل حوار بنّاء يُزيد من القدرة الوطنية على تحديد الحواجز والعقبات التي تحول دون بلوغ أهداف التعليم للجميع، وعلى صياغة السياسات وتقييم الآثار المترتبة عليها، وتبني الممارسات الجيدة والاستراتيجيات الملائمة، وإدراج أنشطة التعليم للجميع في الإطار الأوسع للاتجاهات والأفكار الدولية.

٢٧- كما أن الدعم المتعدد الأطراف للعمل الوطني لصالح التعليم للجميع سوف يقدم في الإطار الأوسع للترتيبات التعاونية التي تبرم في سياق عملية التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة. وهذا يعني أن التعليم سيُدرج بشكل راسخ ومنتظم في جدول أعمال عمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٨- ويوفر العقد الثاني للتعليم في افريقيا، الذي يُنفد في إطار الاتحاد الافريقي، مثالاً للمبادرة السياسية التي تتخذها الوكالات الدولية أساساً لتخطيط دعمها ولتحديد أدوار كل منها.

تنمية القدرات

٢٩- يفترض تحقيق أهداف التعليم للجميع وجود القدرات الكافية، سواء على مستوى المدارس والمجتمع المحلي أو على مستوى إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي والقدرات الإدارية في وزارات التعليم. وتتفق الأطراف المعنية بالتعليم للجميع على الأهمية البالغة لتنمية القدرات بوصفها أساساً هاماً لتحقيق التقدم. وسوف يتسنى بصفة خاصة من خلال تنمية القدرات تلبية احتياجات التوسع في تطبيق التجارب الناجحة، واستخدام القدرات الموجودة على نحو أفضل، وتبني الممارسات الجيدة.

وضع نهج متكامل لتنمية القدرات وعملية تنفيذية –
مشروع مشترك بين الوكالات الراعية للتعليم للجميع

٣٠- يستهدف هذا النهج بوجه خاص إيجاد طرائق العمل بشكل مشترك على تحديد احتياجات وأولويات الأطراف المعنية بالتعليم للجميع في مجال تنمية القدرات، مع التركيز بشدة على مدى تأثيرها على المستوى دون القطري والمحلي، والحرص على تجنب التداخل والازدواجية في أنشطة تنمية القدرات.

ويستهدف أيضاً النظر في كيفية تعبئة الموارد (المساعدة التقنية والتمويل) وتنسيق البرمجة لصالح تنمية القدرات دعماً لخطة التعليم الوطنية، والاستفادة من الميزات المقارنة التي تتمتع بها كل وكالة من الوكالات الدولية. وإلى جانب تنمية القدرات التقنية، توجد ثلاثة مبادئ تتسم بأهمية أساسية هي:

- إتاحة إشراف البلدان على تنسيق المساهمات المقدمة لتنمية قدراتها، لا سيما التفاوض بشأن الطرائق والجهات المفضلة لديها لتقديم هذه المساهمات.
- تصميم أنشطة تنمية القدرات على نحو يكفل زيادة عدد أخصائييها المعنيين بتنمية القدرات بشكل مطرد وذلك في كافة مجالات الاختصاص.
- بناء مؤسسات قوية وفعّالة.

٣١- ويمكن أن تشمل المجالات الرئيسية لبناء القدرات ما يلي:

- استهلال وإدارة دورة البرمجة بما في ذلك البحوث، والتخطيط، ووضع الاستراتيجيات، والتنفيذ، والرصد، والتقييم، على المستويين الوطني ودون الوطني. ويشمل ذلك تمكين البلدان من أن تنمّي محلياً قدراتها على جمع وتحليل البيانات ذات الصلة التي ستستخدمها في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد اللامركزي؛
- إدارة الموارد البشرية والمالية على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك الحفاظ على المستوى المهني للمعلمين وعلى التزامهم، وتأمين المساءلة الفعالة عن وضع الميزانيات وإنفاقها؛
- استخلاص الدروس من المبادرات الناجحة على المستوى دون الوطني ومن سبل التوسع في تطبيقها على مستوى المقاطعات وعلى المستوى الوطني؛
- تحسين جودة التدريس ووضع المناهج الدراسية – واستخدام نهوج تعليمية أكثر فعاّلية مع الاهتمام بمعاهد إعداد المعلمين قبل الخدمة وبفرص تدريبهم أثناء الخدمة والتعلّم المفتوح والمتاح عن بعد؛
- زيادة الفرص المتاحة لجميع الفئات العمرية للتعلّم على صعيد المجتمع المحلي من خلال تعزيز وتجهيز المنتديات التشاركية للأطراف المعنية على المستوى المحلي.

الاتصال والترويج

٣٢- التعليم للجميع هو شاغل للناس كافة – من الأب والأم إلى الرئيس، ومن قاعة الدارسة إلى الوزارة المختصة، ومن المزارع إلى المموّل. وتأمين الاتصال الوافي هو وحده الكفيل بإشراك جميع هؤلاء المعنيين بوصفهم أطرافاً في عملية تحقيق أهداف داكار الستة. ومن ثم فإن الترويج لمكانة التعليم في مجال التنمية، ولأهداف التعليم للجميع بوصفها شرطاً لا غنى عنه لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولحق كل إنسان في التعلّم والتعليم، ستكون هي الركائز التي تقوم عليها استراتيجيات الاتصال.

وستقوم الوكالات الراعية للتعليم للجميع، بالاستناد إلى خبرتها الواسعة النطاق، بوضع خطط إعلامية وترويجية لدعم التنفيذ الوطني لجميع أهداف التعليم للجميع الستة ولربطها بالأهداف الإنمائية الواسعة.

٣٣- ولتحقيق هذه النتائج ينبغي إيلاء الاهتمام للمجالات الرئيسية الستة التالية على الأقل:

- إقامة الشراكات مع وسائل الإعلام بحيث تركّز على التعليم للجميع – أوجه نجاحه، وتحدياته، ونتائجه، وروابطه مع جدول أعمال التنمية الأوسع؛
- التبادل الفعّال للمعلومات بين الوكالات، استناداً إلى قنوات الاتصال القائمة بين المؤسسات والقائمة بين الأفراد، وتنسيق الرسائل في أنشطة الترويج للتعليم للجميع بين الوكالات؛
- استمرار المشاركة في الأسبوع السنوي للتعليم للجميع ومساندته بوصفه نشاطاً رئيسياً للترويج على الصعيد العالمي؛
- تعزيز الترويج على الصعيد الوطني لمشاركة المجتمع بقدر أكبر في عملية التعليم للجميع؛
- تضمين الوثائق والمواد الدعائية إشارات إيجابية إلى الأعمال التي يقوم بها كل من الوكالات الراعية للتعليم للجميع، واستحداث روابط واضحة بين مواقع الانترنيت الخاصة بكل وكالة؛
- إنتاج مواد دعائية دينامية ومتكاملة بشأن التعليم للجميع من قبل كل وكالة.

تعبئة الموارد

٣٤- تم الالتزام في إطار عمل داكار بإتاحة الموارد كلما كانت هناك خطط جديرة بالثقة. ومن خلال المعونة الثنائية، ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع وغير ذلك من المصادر تمت تعبئة موارد إضافية والحصول على تعهدات بتقديم المزيد منها؛ ويوفر القطاع الخاص في بعض السياقات تشكيلة من الإسهامات. بيد أنه لا تزال هناك فجوات خطيرة في مجال التمويل تعرقل تحقيق أهداف التعليم للجميع برمتها، وتظل الجهود المبذولة لتعبئة الموارد اللازمة بالغة الأهمية.

ستواصل الوكالات الراعية للتعليم للجميع حث الحكومات على تخصيص ٦٪ على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للتعليم، بما في ذلك التعليم الأساسي، وتعمل على كسب الجهات المانحة لكي يتسنى بحلول عام ٢٠١٠ توجيه نسبة متزايدة بشكل ملحوظ من المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية التي تم التعهد بها إلى التعليم الأساسي[٧].

[٧] بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة للتعليم الأساسي زهاء ٢٪ من مجموع المعونة الثنائية في عام ٢٠٠٣ (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٦، الصفحتان ١٠٨-١٠٩ من النص الانجليزي).

٣٥- سيُستمد الجزء الأكبر من موارد التعليم للجميع من الميزانيات الوطنية، ومن المهم العمل مع الحكومات لزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للتعليم بشكل عام وللتعليم الأساسي بشكل خاص، وفقاً للاحتياجات. كما تُعد المعونة الخارجية بالغة الأهمية لتحقيق أهداف التعليم للجميع في العديد من البلدان النامية ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، ويمكن أن تستخدم كحافز لرسم السياسات والقيام بمبادرات تمويلية أخرى. والتعهدات الجديدة بتمويل التنمية والالتزامات الجديدة بإلغاء الديون، تبشر بزيادة الأموال المخصصة للتنمية بشكل عام. ويجب أن يكون التعليم أحد الاستثمارات الرئيسية التي من أجلها ستُستخدم هذه الأموال الجديدة. وبالإضافة إلى إدراج التعليم للجميع في جدول أعمال التجمعات الدولية الرئيسية، من المهم تيسير تعبئة الموارد بكل الوسائل المتاحة. وينبغي أيضاً اللجوء إلى جانب المعونة إلى تدابير أخرى كإلغاء الديون (لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وما إلى ذلك من ترتيبات) ومقايضة الديون، وإقامة شركات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي للوكالات الراعية أن تضاعف جهودها لتسليط الضوء على جدول أعمال التعليم للجميع في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الكبرى، وعرضه في المنتديات التخطيطية والتقنية والأكاديمية المتصلة بالمعونة الإنمائية.

ستجرى بحوث إضافية لتحديد حجم العجز في تمويل التعليم للجميع مع التركيز على القيام بانتظام بعمليات الرصد وإعادة التقييم للمساعدة على تقدير تكاليف خطط قطاعات التعليم الوطنية فضلاً عن تقدير الاحتياجات العالمية.

٣٦- وتم تقدير التمويل الخارجي المطلوب لتحقيق الهدف ٢ للتعليم للجميع (التعليم الابتدائي، مع مراعاة التكافؤ بين الجنسين بموجب الهدف ٥) بمبلغ ٧ مليارات دولار في السنة[٨]. وتقدر التكاليف الإجمالية لتحقيق هدف محو أمية الكبار بمبلغ ٢,٥ مليار دولار في السنة. وليس هناك تقدير يذكر لتكاليف تحقيق الأهداف الأخرى. ولهذا، فإن تنقيح هذه التقديرات سيساعد على تعبئة الموارد لكل من عناصر جدول أعمال التعليم للجميع، ولجدول الأعمال في مجمله.

ستعمل الوكالات الراعية للتعليم للجميع على زيادة تحويل الموارد إلى التعليم للجميع من خلال آليات التمويل القائمة والتجديدية. وسيشتمل ذلك على ضمان الاستفادة من مبادرة المسار السريع، في أواخر عام ٢٠٠٨، كقناة لتقديم المساعدة المالية لستين بلداً على الأقل، وتوضيح الروابط القائمة بين أموال مبادرة المسار السريع والدعم الثنائي القائم على نطاق أوسع.

٣٧- وفي إطار السعي إلى الحصول على دعم خارجي أكبر للتعليم للجميع سيضطلع البنك الدولي بدور رئيسي في توجيه الموارد وتيسير أشكال تمويل أخرى معظمها ثنائية. وتوفر مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع تمويلاً أولياً وموارد لبناء القدرات لعدد من البلدان المختارة، ومن المتوقع أن يتسع نطاق هذه

[٨] اليونسكو، ٢٠٠٥. *القرائية من أجل الحياة*. التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٦. باريس: اليونسكو. ويقارن هذا الرقم بمبلغ ١,١٦ مليار دولار التي تمثل المعونة الثنائية المقدمة للتعليم الأساسي في عام ٢٠٠٣.

المبادرة ليشمل بلداناً أخرى. ومن المفترض أن تساعد أموال المسار السريع على اجتذاب تمويل أكبر حجماً وأطول أجلاً وأضمن استمراراً. وبما أن القيادات الوطنية هي الأقدر على تنسيق المعونة استناداً إلى الأولويات الوطنية، فإن مبادرة المسار السريع يمكن أن تشكل قناةً لتمويل تحقيق أهداف التعليم للجميع بما يتجاوز التركيز الأصلي على التعليم الابتدائي (مع الاهتمام بعنصرَي المساواة بين الجنسين وجودة التعليم).

ستعمل الوكالات الراعية للتعليم للجميع على حشد التأييد لاجتذاب مساعدات مالية خارجية جديدة ومتزايدة من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع ومحو أمية الكبار، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وبرامج تعليم مهارات الحياة والبرامج المهنية للشباب؛ وسيجري استقصاء إمكانيات التمويل من خلال مبادرة المسار السريع والقنوات الثنائية وغيرها من القنوات.

٣٨- ولا تشمل التقديرات الراهنة لاحتياجات تمويل التعليم للجميع الأهداف الستة جميعها، كما لا تأخذ في الاعتبار بصورة شاملة العلاقات بين تكاليف برنامج عمل التعليم للجميع وتكاليف تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، وبصورة أعم بعض الجوانب المعينة من التنمية المستدامة. وسيتطابق تحديد طرق تمويل الأهداف الستة كلها مع عمليات تمويل التنمية على نطاق أوسع.

ستتعاون الوكالات الراعية للتعليم للجميع مع الحكومات لوضع سياسات تُيسر إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص لدعم التعليم للجميع في البلدان التي تكون هذه الشراكات فيها ضعيفة في الوقت الراهن.

٣٩- وسيجري الاعتماد على الخبرات والدروس المستفادة من الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في وضع إطار واضح لرسم السياسات.

الاستخدام الفعّال للمعونة المقدمة في مجال التعليم للجميع

٤٠- مع التعهد بتقديم مزيد من الأموال للمعونة الإنمائية في كل أنحاء العالم، من الضروري أن تُستخدم هذه المعونة بفعالية، وأن تظهر فعاليتها للعيان. وستتجلى فعالية المعونة في النتائج الملموسة والمرئية التي تحققها في مجال تحسين الفرص التعليمية والتأثير الذي يحدثه تحسّن نتائج التعلّم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستتجلى كذلك من خلال تخفيض تكاليف المعاملات التي تقع على عاتق المنتفعين بالمعونة، ومن خلال تحسين القدرة الاستيعابية وتزايد فعالية استخدام الأموال.

سيتسنى للوكالات الراعية للتعليم للجميع، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعزيز فعالية المعونة على المستوى القطري من خلال ما يلي: (١) ضمان مشاركة قطاع التربية مشاركة كاملة في تنفيذ إعلان باريس؛ و (٢) استخدام مبادرة المسار السريع كأداة قطاعية لعمليات تنفيذ إعلان باريس على الصعيد القطري. وسيضطلع البنك الدولي بدور مركزي في هذه الجهود.

٤١- وتترتب على ذلك ثلاثة أنشطة مترابطة وهي:

- عمليات تفاوض نشطة، تنسقها مع الحكومات في إطار المنتديات المعنية على المستوى الوطني (مثل منتدى التعليم للجميع، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومبادرة المسار السريع، والمنتديات الأخرى) بين مقدمي المعونة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف بشأن المبادئ التي تحكم فعالية المعونة؛
- جمع وتنظيم البيانات بشأن الأنشطة التعليمية لكافة الأطراف المعنية في بلد ما، خدمة لأغراض التخطيط والرصد على حد سواء؛
- التوسع السريع في عملية التنسيق الوطني بين المانحين، لتشمل البلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، ثم جميع البلدان، ولتغطي برنامج التعليم للجميع بأكمله بما يتفق مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

توسيع نطاق رصد التعليم للجميع

٤٢- إن استجلاء وتحليل الاتجاهات في مجال التعليم للجميع من خلال إجراء رصد تفصيلي منتظم على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من شأنهما تيسير رسم السياسات والوقوف على الميادين التي أغفلت أو تواجه صعوبات. ويوفر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وتتمثل الخطوة المقبلة في توسيع نطاق الرصد إلى المستويين الوطني والإقليمي.

بالتعاون مع الوكالات الراعية للتعليم للجميع وسائر الشركاء الدوليين والحكومات الوطنية، ستتولى اليونسكو تنسيق عمليات استعراض مدى التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على المستوى الوطني، بغية إعداد خلاصات جامعة إقليمية تواكب الاستعراض العالمي المقدم في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، باعتبار ذلك جزءاً من عملية استعراض وبحث أطول أجلاً يستفاد منها في تحديد الأولويات الوطنية.

٤٣- وسيورد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، في طبعته لعام ٢٠٠٨، استعراضاً للتقدم المحرز على الصعيد العالمي في مجال تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة. واستكمالاً لذلك، سيقوم الشركاء في مجال التعليم للجميع بتيسير إجراء استعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني للوقوف على الفوارق الموجودة داخل البلدان وتحليل هذه الفوارق توخياً لتحسين السياسات التعليمية، والمساعدة من ثم في وضع مؤشرات أفضل لرصد التعليم للجميع وزيادة القدرة على إجراء هذا الرصد. وستدرج خلاصات لهذه التحليلات الوطنية في تقارير إقليمية. وستولى العناية أيضاً في إطار هذه العملية لبناء القدرات الوطنية في مجال جمع وتحليل بيانات تكون أدق تصنيفاً مع الاستفادة من خبرة معهد اليونسكو للإحصاء وصلاته بوكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي. كما ستولى أهمية رئيسية لتحسين جودة البيانات وتوافرها في المواعيد اللازمة. ومن المجالات الأخرى التي تستوجب الاهتمام تقييم نتائج التعلّم وتأثير التعليم على التنمية.

٤٤- وستكون هذه الجهود جزءاً من عملية أبعد مدى للاستعراض والبحث (٥-٧ سنوات). وستستخدم اليونسكو تحليل هذه البيانات لدعم التخطيط الاستباقي اللازم لتنظيم العمل المقبل في مجال التعليم للجميع، على ضوء العقبات والاتجاهات التي يتم تحديدها.

وستضطلع اليونسكو، في تعاونها مع الوكالات الراعية للتعليم للجميع والحكومات الوطنية، بدور حفّاز لتشجيع ثم تنفيذ عملية استعراض جماعية بين النظراء للوكالات والبلدان.

٤٥- ومع تزايد حرص الوكالات، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، على العمل معاً بطريقة تكاملية في مجال التعليم للجميع، ينبغي أيضاً أن تكون قادرة على التقييم المتبادل لإسهاماتها على الصعيد الدولي. وسيجري استخدام نتائج التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع في عمليات الاستعراض الجماعية بين النظراء التي يمكن تنفيذها من خلال فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيين بالتعليم للجميع.

٤٦- وينبغي أن ينظر هذا الاستعراض الجماعي في الأطر السياسية والمؤسسية لدعم التعليم للجميع، وكذلك في سبل ووسائل تنفيذه في السياق المحلي المعني مع الاستفادة من خبرة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة تطوير التعليم في افريقيا. وسيوفر تجمعٍ البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان وسائر الشبكات التي تربط بلدان الجنوب فيما بينها إطاراً لتطوير عمليات التقييم الجماعية بين النظراء، وسوف يربط ذلك بالعملية الأوسع نطاقاً لرصد فعالية المعونة على المستوى الوطني، في سياق تنفيذ إعلان باريس.

٤٧- وسيتطلب العمل على تنفيذ الاستعراض الجماعي بين النظراء في سياق البلدان الراغبة في المشاركة في هذه العملية ما يلي:

- إعداد إطار متفق عليه للتقييم (الأهداف، الأساليب، الأدوات، العمليات والتوقيت، المضامين) لأغراض التعليم للجميع؛
- مشاركة التجمعات المعنية بالتعليم للجميع على المستوى الوطني، كمنتدى التعليم للجميع، وتحالفات المجتمع المدني، ومجموعات التنسيق بين وكالات التمويل، الخ؛
- الالتزام باستخدام نتائج التقييم الجماعي بين النظراء لإعادة توجيه السياسات وتحسين الممارسات.

تحسين التنسيق على الصعيد العالمي

٤٨- لا بدّ من تنسيق الجهود المبذولة في مجال التعليم للجميع على الصعيد الدولي من أجل تيسير الدعم الجماعي للعمل الوطني الذي ورد ذكره بالتفصيل في الجزء السابق. وقد أسند إطار عمل داكار إلى اليونسكو مهمة تنسيق حركة التعليم للجميع على الصعيد الدولي. ويستلزم هذا التنسيق الحفاظ على الزخم وتعزيز

الإرادة السياسية، وتأمين التعاون المتناسق والتبادل المنتظم، وإدارة آليات التنسيق بفعالية. ويعرض هذا الجزء ميادين العمل هذه بالتفصيل[٩].

الحفاظ على زخم حركة التعليم للجميع

٤٩- قطع المجتمع الدولي على نفسه عهداً لمدة ١٥ عاماً في داكار في عام ٢٠٠٠ – وهي فترة زمنية ينبغي خلالها عدم الاكتفاء بالحفاظ على الزخم الجماعي لصالح التعليم للجميع وإنما تعزيزه إن كان ذلك ممكناً. ويتطلب هذا الأمر تحركاً متواصلاً من أجل إبقاء بند التعليم للجميع في جداول الأعمال العالمية والإقليمية والوطنية، وذلك من خلال الدعوة إلى ربط التعليم للجميع بالبرامج الاجتماعية السياسية الأوسع نطاقاً.

ستضطلع اليونسكو بدور قيادي في العمل على إدراج إشارة إلى التعليم للجميع في نتائج قمة مجموعة الثمانية في سان بيترسبورغ في تموز/يوليو ٢٠٠٦، والدعوة إلى إبقاء بند التعليم للجميع في جدول أعمال مجموعة الثمانية للأعوام المقبلة.

٥٠- ويمثل أعضاء مجموعة الثمانية قوة سياسية بالغة الأهمية في مجال تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وستتعاون اليونسكو تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الروسي، باعتباره البلد المُضيف لقمة مجموعة الثمانية، من أجل وضع جدول أعمال يولي التعليم للجميع الاهتمام الواجب. وستتطور العلاقات مع مجموعة الثمانية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٥ مع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ومع تعمُّق وتزايد اهتمام أعضاء هذه المجموعة بتمويل مشاريع تنمية التعليم في البلدان النامية؛ وسيتم التوفيق بين هذه العملية والجانب المالي لشراكة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان.

ستقوم الوكالات الراعية لحركة التعليم للجميع بالعمل معاً من أجل تحقيق التكامل بين الاستراتيجيات الإعلامية والترويجية التي يضعها الشركاء الرئيسيون في عملية التعليم للجميع، ولا سيما اليونسكو واليونيسيف ومبادرة المسار السريع والحملة العالمية للتعليم.

٥١- وستكون الشراكات بين الأطراف الدولية المعنية بالتعليم للجميع ووسائل الإعلام (مثل الصحف والتلفزيون والإذاعة والانترنيت) وسيلة رئيسية للوصول إلى جماهير عريضة شأنها شأن التوزيع الواسع *للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع*. وفضلاً عن تسليط الأضواء بشكل قوي على التعليم للجميع في الساحة الدولية، فإن هناك حاجة إلى مزيد من أنشطة الاتصال على الصعيدين الوطني والإقليمي، وخاصة بشأن الممارسات الجيدة والابتكارات الفعّالة. ومن شأن استراتيجية الاتصال التي يجري تطويرها في إطار مبادرة المسار السريع أن تتيح التوسع في تبادل المعلومات بخصوص العلاقات التمويلية والتغيرات التي تطرأ على السياسات الخاصة بنظم التعليم. وسيؤدي العمل المشترك على الصعيد الدولي إلى تحسين الاتصال بين

[٩] توفر وثيقتا المجلس التنفيذي لليونسكو ١٧٠م ت/٨ (٢٠٠٤) و ١٧١م ت/٨ (٢٠٠٥) الإطار لهذه المسؤوليات والأهداف.

الوكالات (الاتصال الداخلي) من خلال هذه الخطة، وسيضمن من ثم ترويجاً أفضل (الاتصال الخارجي) لحركة التعليم للجميع.

ستتشاور الوكالات الراعية للتعليم للجميع من أجل إعداد خطة منسقة تهدف إلى إبقاء التعليم للجميع في مكانة متقدمة على جداول الأعمال السياسية الدولية.

٥٢- وستعمل الوكالات الراعية لحركة التعليم للجميع على إعلاء مكانة التعليم بشكل عام، والتعليم للجميع بشكل خاص، في جداول أعمال محافل مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنظمات الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعديد من المحافل الأخرى حيث ستقوم بنشاط ترويجي يسمح بإبقاء التعليم للجميع في جداول الأعمال التنموية الأوسع نطاقاً[١٠].

تعزيز الاستناد إلى الأدلة والبحوث في وضع السياسات

٥٣- لمّا كانت الظروف والاتجاهات والحاجات والسياقات تتغير، فإنه يجب تكييف السياسات بالاستناد إلى أدلة متينة مستمدة من البحوث. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية لفت الانتباه إلى الحالات التي يكون الدليل فيها ضعيفاً أو قديماً، والتي تتطلب المزيد من الاستثمار في البحوث.

ستقوم الوكالات الراعية لحركة التعليم للجميع، بتنسيق من اليونسكو، بتحديد أولويات البحوث التي ستفضي إلى وضع استراتيجيات أكثر نجاحاً في تحقيق أهداف التعليم للجميع وغايات العقدين بحلول عام ٢٠١٥.

٥٤- إن المعطيات المستمدة من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ومن مصادر أخرى، تبرز عدداً من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من التعمق من أجل إرشاد السياسات والتعهدات الدولية الخاصة بالتعليم للجميع؛ ومن هذه القضايا مثلاً، حجم العجز في عدد المعلمين في مختلف أرجاء العالم. فمن خلال الاجتماعات والأنشطة الخاصة بالتعليم للجميع وغيرها من الطرق، سيجري تحديد القضايا التي تتطلب المزيد من البحوث واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. وإن ميادين البحوث الرئيسية، ولا سيما فيما يخص البلدان الأبعد عن بلوغ أهداف التعليم للجميع، ستحدد قدر الإمكان مع المراعاة الكاملة لنتائج البحوث، الأمر الذي ييسّره التعاون مع المعاهد والجامعات.

التعاون بين بلدان الجنوب

٥٥- يوفر التعاون بين بلدان الجنوب في الوقت الحاضر فرصاً لتبادل الخبرات والإثراء المتبادل عن طريق مجموعة من المنتديات والآليات. ولكن من شأن اتباع أسلوب أكثر منهجية وأوسع نطاقاً تحويل هذه الفرص إلى إسهامات واستثمارات ملموسة في مجال التعليم للجميع بدعم من البلدان المانحة.

---

[١٠] انظر الملحق ١، الإطار الزمني لقائمة غير حصرية للاجتماعات المحتملة التي ينبغي أن يكون التعليم للجميع مدرجاً في جداول أعمالها.

ستقوم الوكالات الراعية لحركة التعليم للجميع في أواسط عام ٢٠٠٧ باتخاذ تدابير محددة من أجل تعزيز شبكات التعاون القائمة بين بلدان الجنوب في مجال التعليم للجميع والربط فيما بينها.

٥٦- إن من ميزات التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية أن يتيح تبادل الخبرات المكتسبة في ظروف متشابهة من حيث التحديات والفرص والقيود. وستوفر الشبكات الإقليمية والأقاليمية منابر لتعزيز التعاون في مجال التعليم للجميع، وتشمل هذه الشبكات مجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، ورابطة تطوير التعليم في افريقيا، ومشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الإقليمية المختصة بالتربية في آسيا والمحيط الهادي، وغيرها. وقد تعهدت البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان خلال اجتماعها الاستعراضي الذي عُقد في مونتيري في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بمواصلة التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال التعليم للجميع، واستخدام خبرتها لمساعدة البلدان النامية الأخرى الأقل نجاحاً في هذا المجال على تحقيق أهداف التعليم للجميع. فهذه الشراكة وغيرها من الشراكات القائمة بين بلدان الجنوب سوف تساعد على تعليم وتعلّم أفضل الممارسات، وتعزيز المؤسسات، واعتماد السبل الابتكارية في التمويل، وبناء القدرات، واستخدام الابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتلبية احتياجات البلدان النامية الكثيرة والمتنوعة، ابتداء بأكثر البلدان احتياجاً. كما ستتعاون اليونسكو مع شركائها للوقوف على مدى الدعم المالي الذي يمكن أن تقدمه البلدان المتقدمة لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك في إطار علاقة ثلاثية تستند على سبيل المثال إلى شراكة بين البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع. وسوف يستفاد من الدروس المستخلصة من الخبرة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب من أجل اتخاذ تدابير محددة تكفل تعزيز التعاون في بلوغ أهداف التعليم للجميع.

تكامل آليات التعليم للجميع

٥٧- تساعد الآليات العالمية الخاصة بالتعليم للجميع منذ منتدى داكار في تعزيز الحوار والزخم في هذا المجال، وينبغي الآن استخدامها بكل طاقاتها من أجل المحافظة على الدقة والتركيز في جميع الجهود المبذولة في مجال التعليم للجميع.

ستضع اليونسكو، في إطار دورها كوكالة راعية لحركة التعليم للجميع، برنامجاً متكاملاً لكافة الآليات التنسيقية للتعليم للجميع، يشمل مجمل السياسات الخاصة بالتعليم للجميع لكافة الوكالات والمبادرات الدولية ذات الصلة بتحقيق أهداف داكار.

٥٨- وتشمل هذه الآليات الفريق الرفيع المستوى، وفريق العمل، واجتماعات البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، والأحداث الأخرى غير المنتظمة؛ وسينظر في إطار هذه العملية التكاملية في سبل توسيعها لتشمل اجتماعات أخرى، مثل الاجتماعات الخاصة بمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وفي سبل التفاوض بشأن البرامج بين الوكالات. وستربط

الاجتماعات الجانبية، من حيث موضوعها، بالأحداث الرئيسية التي تُعقد على هامشها. وسيكون البرنامج المتكامل الذي سيُعد في هذا الصدد جاهزاً لدى انعقاد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وستعزز اليونسكو فعالية آليات التنسيق الخاصة بالتعليم للجميع عن طريق تعديل مواعيد إصدار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بحيث تنسجم مع مواعيد عقد الاجتماعات الخاصة بالتعليم للجميع، وذلك في أواسط عام ٢٠٠٧.

٥٩- إن استخدام معطيات التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بفعالية أكبر في وضع السياسات يقتضي أن يعقد فريق العمل المعني بالتعليم للجميع اجتماعه السنوي بعد إصدار التقرير، وأن يليه اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. فعندما يصدر التقرير العالمي، يمكن أن يجتمع فريق العمل لدراسته ومناقشة نتائجه، واستخلاص ما يترتب عليها من آثار بالنسبة للسياسات. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين برنامج عمل الفريق الرفيع المستوى وتعزيز تأثيره على زخم حركة التعليم للجميع. وقد اقترح هذه التغييرات كل من الشركاء في التعليم للجميع والمؤتمر العام لليونسكو لعام ٢٠٠٥.

إقامة شراكات متينة عن طريق المشاورات المستمرة مع الوكالات الشريكة في التعليم للجميع

٦٠- استجابةً لنداءات المجلس التنفيذي وفريق برازيليا الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع الداعية إلى وضع خطة العمل العالمية بالتشاور الوثيق مع الوكالات الشريكة، ولا سيما الوكالات الأربع الأخرى المشاركة في تنظيم مؤتمري جومتيين وداكار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، والبنك الدولي)، أُجريت المشاورات مع هذه الوكالات بالطرق التالية:

- في إطار مداولات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، والاجتماعين التقنيين لمبادرة المسار السريع (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وآذار/مارس ٢٠٠٦)، واجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن التعليم للجميع (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، واجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في بكين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، والاجتماع الاستعراضي الوزاري للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان الذي عُقد في مونتيري (شباط/فبراير ٢٠٠٦)، حيث حظيت التوجهات الرئيسية لخطة العمل العالمية بالدعم والتأييد.
- في إطار المناقشات التي جرت أثناء انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج وميزانية فترة العامين (٣٣م/٥) وإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٣٤م/٤).
- عن طريق المباحثات الثنائية مع ممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمجتمع المدني.
- عن طريق الزيارات وتبادل المعلومات التقنية مع الوكالات الشريكة الرئيسية، تمهيداً لعقد اجتماع رفيع المستوى يضم رؤساء الوكالات الشريكة في منتصف عام ٢٠٠٦ من أجل إقرار خطة العمل العالمية إن أمكن.

٦١- ولتيسير إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع لا بد من تعزيز الشراكات دعماً لجوانب محددة من برنامج التعليم للجميع، وسترتكز هذه الشراكات على إقامة صلات أوسع في إطار منظومة الأمم المتحدة (مع منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية على سبيل المثال)، ومع شبكات المجتمع المدني والمنظمات والتجمعات الإقليمية ورابطات القطاع الخاص.

التوجهات الاستراتيجية للوكالات الراعية للتعليم للجميع

٦٢- يتمثل الهدف الأساسي في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ولن تنجح الوكالات الراعية للتعليم للجميع في بلوغ هذا الهدف ما لم تركّز نشاطها على عدد محدود من التوجهات الاستراتيجية التي تكون في آن معاً ذات طابع عام بما يكفي لتوفير المرونة اللازمة للتكيف مع الظروف المختلفة على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وذات طابع مركّز بما يكفي لترجمة استراتيجية عالمية إلى عمليات ملموسة في مجال التخطيط والميزنة.

٦٣- ولدى تحديد أدوار ومسؤوليات كلّ من الوكالات الراعية لمنتدى داكار ينبغي إبراز الميزة النسبية لكل منها والقيمة التي تضيفها إلى حركة التعليم للجميع – وهذا ما يرد بإيجاز أدناه. ويرد فيما يلي عرض موجز للتوجهات الرئيسية التي تعتزم الوكالات الخمس الراعية لمنتدى داكار اتباعها في مجال التعليم للجميع خلال السنوات العشر القادمة. وإبّان تطوير الخطة، سوف تضمن في شكل ملحق، توجهات أطراف فاعلة أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

اليونسكو

تضطلع اليونسكو، باعتبارها الوكالة الرائدة لحركة التعليم للجميع، بقيادة الجهود الدولية الرامية إلى بناء مجتمعات التعلُّم، وتوفير فرص التعليم لجميع السكان، كما تقدم خبرتها وإسهامها في وضع السياسات، وتعمل على توطيد الشراكات من أجل تعزيز القيادة الوطنية في مجال التعليم وزيادة قدرة البلدان على توفير التعليم الجيد للجميع. وتقوم اليونسكو كذلك برصد التقدم في مجال التعليم للجميع، وتعزيز الحوار والتبادل، عن طريق دعوة الجهات المعنية بالتعليم للجميع إلى اجتماعات منتظمة.

اليونيسيف

تقوم اليونيسيف، باعتبارها شريكاً في مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية وأحد الشركاء المؤسسين لحركة التعليم للجميع، بمد يد العون إلى البلدان من خلال حضورها القوي ومشاركتها الواسعة في تنفيذ البرامج عن طريق تقديم الدعم التقني في عدد من القطاعات الرئيسية. وتتولى اليونيسيف أيضاً الدفاع عن حق الأطفال في التعليم وعن المساواة بين الجنسين في التعليم، وهي أول من يستجيب للحاجات التعليمية للبلدان في أوضاع الطوارئ الناجمة عن النزاعات الأهلية والكوارث الطبيعية.

البنك الدولي

يتيح البنك الدولي للشركاء في حركة التعليم للجميع إقامة حوار مع وزارات المالية، ويؤمّن أو يدير التمويلات الهامة، كما يساعد على ضمان إعطاء الأولوية للتعليم بوجه عام وللتعليم للجميع بوجه خاص، وضمان توفير التمويل اللازم.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ ثلاثة عقود دعمه للجهود الرامية إلى إدماج القضايا المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية وفيروس/مرض الأيدز والمساواة بين الجنسين في برامج التعليم النظامي وغير النظامي. وقد تركّزت مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في التعليم حول المحاور الثلاثة الآتية: (١) تعزيز السياسات التي تضمن توفير فرص الانتفاع بالتعليم الأساسي ولا سيما للفتيات؛ (٢) المساعدة في إعداد المناهج والمواد الدراسية وإعداد المعلمين، من أجل ضمان ملاءمة التعليم وتحسين نوعيته فيما يتعلق بالسكان وقضايا الجنسين والمهارات الحياتية؛ (٣) دعم البرامج الشاملة الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، بما في ذلك تعزيز التعليم في مجال الصحة الإنجابية ووقاية الشباب من فيروس الأيدز.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط ترويجي على الصعيدين العالمي والوطني يهدف إلى تعميق الوعي بالترابط بين أهداف التعليم للجميع وهدف الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، وبأن المساعي الرامية إلى تحقيقها يمكن أن يعزز بعضها بعضاً. وهو يعمل على الصعيد الوطني من خلال نظام المنسقين المقيمين الذي يديره، وفي إطار شراكات وأنشطة في مجالات اختصاصه، من أجل المساعدة على حشد الدعم السياسي لصالح التعليم. ولهذه الغاية يشجع البرنامج على اعتماد خيارات وتدابير سياسية لصالح الفقراء في الاستراتيجيات والأطر الإنمائية الوطنية، ويوطد الصلات بين القطاعات في مجال التنفيذ.

اليونسكو

٦٤- يتمثل دور اليونسكو في توفير الحفز الفكري للتجديد والإصلاح في مجال التعلّم، والمشاركة في وضع السياسات مع الدول الأعضاء فيها. وهي الوكالة التي تدافع عن الرؤية الشاملة للتعليم للجميع. ويستند عملها في مجال التعليم إلى احترام حق الناس كافة في التعليم، ودور التعليم في تعزيز السلام. كما تثري اليونسكو حركة التعليم للجميع، باعتبارها الوكالة المنسقة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية.

٦٥- وستكون خطة العمل العالمية هذه، وعملية تقييمها وتجديدها، الدليل الذي سيسترشد به قطاع التربية في اليونسكو خلال السنوات العشر المقبلة. وستحرص اليونسكو على جعل إسهامها في الاستجابة الشاملة للتحديات التي ما زالت تعترض تحقيق الأهداف الستة للتعليم للجميع المحور الذي تنتظم حوله الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة (٢٠٠٨-٢٠١٣) التي ستضعها استناداً إلى مشاورات واسعة النطاق. وسيسترشد عمل اليونسكو في قطاع التربية بالتوجهات الاستراتيجية التالية:

- **"من الالتحاق إلى النجاح"**: وهذا يعني استيعاب المدرسة لجميع الدارسين المستهدفين، بمن فيهم الفئات المهمّشة من السكان، وتمكينهم من البقاء فيها وتحقيق النجاح. وتكتسي معالجة قضايا الجنسين في أوساط جميع الفئات المهمّشة أهمية حاسمة. ويتطلب "تمكين الدارسين من النجاح" في إطار التعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، التركيز بشكل متواصل على وضع استراتيجيات فعالة في البيئة التي تُطبق فيها، وتحسين نوعية التعليم، وتقييم عمليات التعلّم ونتائجه. وفي إطار التركيز على الإدماج وضرورة تلبية الاحتياجات المتنوعة لجميع الدارسين، ستكون مساهمة المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم جزءاً من تلك الاستراتيجيات في سياقات كثيرة، وينبغي للجهات المعنية بالتعليم للجميع العمل معاً من أجل وضع نهوج مبتكرة للتعليم والتعلّم، بحيث توفر هذه النهوج كل ما يلزم لتأمين النجاح.

- **محو الأمية**: تُعتبر مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات إطاراً استراتيجياً عالمياً للعمل بشكل جماعي على دفع عجلة جهود محو الأمية في ٣٥ بلداً يقطنها حالياً ٨٥٪ من السكان الذين لا يجيدون القراءة والكتابة. ومن المقرر، في إطار هذه المبادرة، تنفيذ برامج متكاملة لمحو الأمية وتعليم المهارات الحياتية في السياق اللغوي والثقافي المحلي يكون محورها الدارس وتضمن المساواة بين الجنسين، بما يشمل التعليم غير النظامي أيضاً. وستنفذ هذه المبادرة من خلال نهج ثلاثي الأبعاد يركّز على توفير التعليم الأساسي الجيد لكافة الناس، والنهوض بالبرامج الجيدة الخاصة بمحو أمية الشباب والكبار، وإيجاد بيئات مؤاتية للتعلّم.

- **التعليم من أجل العمل**: هناك حاجة متزايدة إلى استيعاب المزيد من الطلبة في التعليم الثانوي وتخريجهم، وينبغي أن تسعى المناهج في هذه المرحلة الدراسية إلى تأهيل "مفكرين يعملون وعاملين يفكرون". ولا بد من ربط التعليم الثانوي وما بعد الثانوي، وكذلك التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بعملية إعداد القوى العاملة المناسبة. وتؤدي فرص التعليم والتدريب التي يجري توفيرها للشباب غير الملتحقين بالمدارس، وكذلك التعليم غير النظامي، دوراً رئيسياً في هذا المجال. ويستلزم كلّ من التعليم من أجل العمل ومحو الأمية إرساء نهج إبداعي مناسب للتعلّم مدى الحياة.

- يُعد **إعداد المعلمين** أحد المجالات ذات الأولوية في عملية التنمية. ومن الضروري تحديد أفضل الممارسات ومتابعة التدريب وتنمية القدرات المهنية بلا هوادة. وستسعى اليونسكو إلى تلبية هذه الحاجة من خلال مبادرتها الخاصة بتدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن خلال إقامة الصلات مع المبادرات الأخرى، وكذلك من خلال توطيد الصلات مع مؤسسات التعليم العالي. وعليها أيضاً أن تقود وتنسق الجهود العالمية الرامية إلى قياس حجم العجز المتفاقم في أعداد المعلمين، ووضع الحلول التي يمكن الاستعانة بها لسد هذا العجز، بما ينسجم مع المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم التي تتولى اليونسكو الدور القيادي فيها.

- وستُحدث **التكنولوجيا** تحولاً في استخدام الزمان والمكان وتولي المسؤولية. وينبغي لليونسكو الوقوف على مدى قدرة التكنولوجيا على إحداث التغيير من أجل دعم التعلّم الرفيع الجودة في جميع مرافق التعليم النظامي وغير النظامي. وستسعى هذه العملية، التي تشكل عنصراً حاسماً

ومشتركاً بين القطاعات في قدرة المنظمة، إلى تطوير معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية، ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا، وقسم التعليم العالي، من أجل إنشاء "مراكز امتياز" في الجامعات لإعداد المعلمين وتنمية الموارد البشرية.

٦٦- وستقوم اليونسكو بدعم هذه التوجهات التعليمية بالطرق التالية على أقل تقدير:

- **تنمية القدرات** على الصعيدين الإقليمي والوطني: ستعمل اليونسكو ومعاهد التربية التابعة لها على تلبية الحاجة الواضحة إلى مواصلة تأهيل الموظفين المعنيين بالتعليم في الوزارات والمدارس والجامعات والمرافق التعليمية الأخرى. وتشمل أنشطة تنمية القدرات، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز القدرات الوطنية على تخطيط وإدارة وتنفيذ برامج البحوث والتقييم الرامية إلى الوقوف على مدى تأثير التعليم على جميع المستويات.

وفضلاً عن ذلك، ستواصل المنظمة تطوير دورها وقدراتها في مجال إسداء المشورة في مجال صياغة السياسات استناداً إلى تحليلات دقيقة. وستتمثل العناصر الهامة لهذه العملية في جمع المعلومات ومقارنتها ونشرها بطرائق وأشكال تعزز الحوار المثمر في مجال وضع السياسات. وستقوم اليونسكو بتعبئة خبراتها في باريس وفي معاهدها ومكاتبها الميدانية، من أجل تعزيز وتركيز الإسهامات التي تقدمها في مجال وضع السياسات في المنتديات الدولية والإقليمية على الصعيد القطري.

وقد وجه مؤتمر المائدة المستديرة لوزراء التربية بشأن التعليم للجميع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نداءات إلى اليونسكو لكي تمارس بمزيد من الزخم دورها كشريك فكري وداعية من دعاة التعليم للجميع، وتكررت هذه النداءات في اجتماع الفريق الرفيع المستوى الذي عُقد في بكين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وستستجيب اليونسكو لهذه النداءات بطريقتين في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧: تتمثل الأولى في تعزيز دور قطاع التربية لديها كمركز لتبادل الأفكار، وتتمثل الثانية في تدعيم عملياتها الميدانية من أجل تقديم دعم أفضل للحكومات في وضع سياساتها وتنسيق أولوياتها مع الشركاء في التنمية.

- **الرصد والتقييم**: ستعمل اليونسكو على استحداث إطار متكامل وشبكة يمكن التعويل عليها لرصد وتقييم التعليم للجميع، وذلك في إطار عملية استعراض وتقييم التقدم المحرز في حركة التعليم للجميع التي ستُنفذ في عام ٢٠٠٨، وبالاستناد إلى دورة استعراضات وطنية وإقليمية أطول أجلاً.

- **التخطيط الوطني**: ستعمل اليونسكو على تعزيز التخطيط التربوي على الصعيد الوطني، عن طريق تحسين معايير تقييم الاحتياجات التربوية الوطنية. وسوف تستخدم في هذا الصدد استراتيجياتها الخاصة بدعم التعليم الوطني من أجل تكييف دعمها الخاص للبلدان مع الأولويات الوطنية في ميدان التنمية التربوية، والإسهام في عمليات التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

- **بوابة اليونسكو للتربية**: ستقوم اليونسكو، في إطار وظيفتها كهيئة تقنينية ومركز لتبادل المعلومات، بتعزيز دورها في تشاطر المعارف في مجال التربية والتعليم للجميع، مع التركيز على

أساليب التعليم وسبل توفيره. وستتيح البوابة العالمية نشر الخبرات وتبادلها وتدارسها فيما بين الشركاء في حركة التعليم للجميع، مع التركيز على ما يفعل كل منهم من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، سواء في مجال السياسات أو الممارسات مثلاً، أو في المجال المالي أو التربوي. وينبغي أن تعرض هذه البوابة بوضوح أهداف اليونسكو الاستراتيجية مصنفة بحسب كل مبادرة وكل هدف من أهداف التعليم للجميع الستة، بحيث يظهر بجلاء إسهام اليونسكو في تحقيق هذه الأهداف، وذلك من خلال النتائج التي تم تحقيقها في الميدان أو في مجال البحوث.

- **المسؤولية إزاء الدول الأعضاء والشراكة معها**: لقد أضحى دور قطاع التربية، باعتباره الشريك الفكري والمدافع عن الاستراتيجيات والخطط التعليمية الوطنية، أكثر أهمية من أي وقت مضى[11] مع التداخل المتزايد للجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة والاستراتيجيات التعليمية على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. وستواصل اليونسكو العمل مع وزراء التربية والتعليم في البلدان النامية للتأكد من أنه قد جرى تكييف برامجها وأنشطتها بما يضمن دعم الخطط والاستراتيجيات الوطنية في مجال التعليم للجميع. وستنفذ، بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم في البلدان المعنية، عمليات رصد وتقييم منتظمة للتأثير الناجم عن أنشطة اليونسكو.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٦٧- توفر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الميزات النسبية والقيمة المضافة التالية لحركة التعليم للجميع:

- تقاليد تتمثل في العمل مع الأطراف المعنية الوطنية وتوفير الدعم المنتظم على صعيد حل المشكلات، أي "مرافقة" البلدان من خلال حضور قوي واشتراك واسع النطاق في البرامج، وذلك بمساندة موظفين في مجال التربية يفوق عددهم ٣٦٠ خبيراً موزعين على ١٥٥ بلداً و٧ مكاتب إقليمية والمقر.

- القدرة على توفير الدعم التقني للبلدان في قطاعات رئيسية عدة بفضل طاقات مشتركة بين القطاعات يشترك في توفيرها موظفون من ذوي التجارب والخبرات في مجال التربية وفي مجالات أخرى على غرار الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي البيئي وفيروس/مرض الأيدز وحماية الأطفال وتنمية الطفولة المبكرة.

- القدرة على استخدام وتبادل النماذج والأدوات التقنية المستنبطة استناداً إلى الخبرة المكتسبة في سياقات مختلفة، والقدرة على وضع المعايير الخاصة بتطبيق حلول واقعية (مثل جودة التعليم في مدارس صديقة للأطفال، أو "المدارس الجاهزة للاستخدام" كأداة تتيح بسرعة الظروف المؤاتية للتعلّم في أوضاع الطوارئ).

[11] جرى التشديد على ذلك في بيان اجتماع المائدة المستديرة الوزاري (باريس، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، وكذلك في اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في بكين.

- النفوذ والمصداقية اللازمان للدفاع عن حق الأطفال في التعليم وتعزيز إعماله، وذلك بمقتضى تفويضها المكرس للأطفال وبفضل التجربة والخبرة التي اكتسبتها في حملاتها لنصرة الحقوق ونهجها المستند إلى الحقوق في مجال برمجة التعليم.

- سجل حافل يشهد بأنها "المستجيب الأول" وبأنها منسق فعال للدعم المقدم للبلدان في مجال التعليم في أوضاع الطوارئ الناجمة عن الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية.

- سجل حافل ومعروف على صعيد تصميم وتنفيذ تشكيلة واسعة من الحلول التجديدية في مجال التربية لصالح السكان المحرومين، والتي كثيراً ما أثبتت فعاليتها في تحسين نظم التعليم بصفة عامة لفائدة الجميع.

- القدرة على الإسهام في إحصاءات التربية وتحليلها، عبر البيانات المستمدة من الاستقصاءات الجامعة المتعددة المؤشرات (MICS) التي تكمل البيانات الإدارية ذات الحجية المتعلقة بالتربية والصادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء، وتسمح بإجراء تحليلات أوسع تربط التربية بمؤشرات اجتماعية/اقتصادية أخرى.

- الأخذ على سبيل الأولوية في خططها الاستراتيجية المتوسطة الأجل بنمط يعول عليه في مجال زيادة الإنفاق دعماً لبرامج التربية، بالإضافة إلى سجل حافل في مجال تعبئة الموارد لصالح الأطفال، سواء في مجال التربية أو في مجالات أخرى.

- مساهمة رئيسية في عملية بناء المعارف في مجال التربية من خلال استغلال وتحليل المعارف المستمدة من التجربة، ومن خلال البحوث والتقييم.

- تجارب وخبرات على صعيد مراعاة قضايا الجنسين في التعليم، استناداً إلى سنوات من البرمجة والترويج الناجحين في مجال تعليم الفتيات الذي يعد إحدى أولويات منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

المشروع الاستراتيجي والالتزامات والتوجهات الرئيسية

- ستخصص منظمة الأمم المتحدة للطفولة ما بين ١٨٪ و ٢١٪ من الموارد في خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٢٠٠٦–٢٠٠٩) لدعم التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين. وإذا ما تحققت التوقعات الخاصة بتعبئة الموارد المالية، فإن مجمل الإنفاق على التعليم سيتراوح بين ٣٧٦ مليون دولار و ٤٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦، وسيرتفع إلى ما بين ٤٠٧ مليون دولار و ٤٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه حتى عام ٢٠١٥.

- ستُعطى أولوية رئيسية لاجتذاب الموارد بهدف تنفيذ أنشطة مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة (اليونسكو وبرنامج الأغذية العالمي، الخ)، وإبرام شراكات استراتيجية (مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات)؛ والترويج لزيادة التمويل المقدم للبلدان عبر القنوات الموجهة نحو القطاعات على غرار استراتيجية المسار السريع في مجال التعليم للجميع.

- ستُعطى أولوية رئيسية للعمل مع المؤسسات المحلية والموظفين التقنيين وأنظمة الإدارة على أساسٍ منتظم ومستدام، وذلك للمساعدة في تعزيز القدرات الوطنية على تنفيذ خطط التعليم تنفيذاً فعالاً، ولاستخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة.

- وفيما يتعلق بنطاق العمل، ستركّز اليونيسيف أنشطتها في مجال التعليم على الفئة العمرية من لحظة الولادة وحتى سن ١٨ عاماً، وذلك في المجالات التالية: التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة (بما في ذلك تعليم الآباء والأمهات) والمدارس الابتدائية والبدائل غير النظامية، والمدارس الثانوية وغيرها من مسارات التعليم بعد الابتدائي (التعليم غير النظامي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني)، واستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في المجتمعات المحلية، الخ.

- سيُعطى بناء القدرات داخل اليونيسيف أولوية رئيسية حتى يتسنى لهذه المنظمة أن تفي بالتزاماتها وأن تلبي توقعات شركائها في إطار الجهود المشتركة في المجالات التالية: التعليم في حالات الطوارئ؛ وقضايا الجنسين في التعليم؛ وقضايا الانتفاع بالتعليم ونوعيته والتحصيل الدراسي؛ ومتانة النظم التعليمية.

- وستواصل اليونيسيف قيادة ودعم الشراكة الخاصة بمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات بغية توفير الترويج والدعم التقني القويين لتعليم الفتيات بصفة خاصة ولقضايا الجنسين بصفة عامة وتقديم الدعم التقني اللازم في هذا المجال للبلدان ولمبادرات مثل مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع.

- ولدى وضع البرامج الخاصة بتوفير الدعم للبلدان، ستعمل منظمة اليونيسيف مع شركائها الرئيسيين لدعم الخطط والأولويات الوطنية وتحقيق الأهداف العامة الموضوعة في المجالات الرئيسية المتمثلة في الانتفاع بالتعليم، وقضايا الجنسين، والنوعية، والتحصيل الدراسي، والتعلّم في حالات الطوارئ، ومتانة النظم التعليمية، وذلك كما يرد في استراتيجية المنظمة في مجال التعليم للأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥.

- وعند الإعلان عن حالة طوارئ في بلد ما، يصبح هذا البلد ذا أولوية رئيسية بالنسبة لليونيسيف، كما تُعطى البلدان أولوية عالية في حال تهددت التعليم فيها عوامل مثل وباء فيروس/مرض الأيدز، ونقص المياه والصرف الصحي، والنظافة الصحية، وتدني مستويات الالتحاق بالمدارس، ووجود فوارق كبيرة بين الجنسين.

- وضع برامج لمعالجة مسألة التعليم في أوضاع النزاعات وحالات الطوارئ، وكذلك التعليم في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد النزاع والتعليم في البلدان الهشة.

- تلتزم منظمة اليونيسيف بتعزيز الشراكات من أجل التعليم حول حركة التعليم للجميع التي تقودها اليونسكو، وستعمل مع الشركاء من أجل حشد التأييد الرفيع المستوى وتقديم الدعم التقني وتطوير القدرات من خلال أنشطة مشتركة تقوم على أساس الكفاءات والميزات النسبية التي يتمتع بها كل شريك.

البنك الدولي

٦٨- مع التحذير بأن جميع الأنشطة التي يضطلع بها البنك الدولي على الصعيد القطري تستند إلى استراتيجية المساعدة القطرية (CAS) التي يتم الاتفاق عليها على أساس كل بلد على حدة، وأن عمليات نقل الموارد تتم بصفة عامة من خلال قنوات قطاعية أو متعددة القطاعات، فإن البنك الدولي مستعد مؤقتاً للقيام بما يلي:

- إبقاء التحويلات إلى البلدان عند مستوى ٢ مليار دولار سنوياً تقريباً، مع تخصيص نحو ٥٠٪ من هذا المبلغ للتعليم الأساسي[١٢].

- تعبئة موارد إضافية لصالح التعليم للجميع عبر علاقاته مع وزراء المالية والحوار على المستوى الاقتصادي الكلي الذي يجريه مع البلدان، ومن خلال التحقق من أن حصة كافية من الموارد التي يتم تحريرها عبر آلية تخفيف الديون تخصص للتعليم للجميع.

- العمل بالشراكة مع سائر الجهات المانحة والأطراف المعنية للمساعدة في إدارة تنفيذ برامج التعليم التي يتم تمويلها من خلال أموال ودائع هامة تقدم عبر البنك الدولي. وفيما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ نفذ البنك الدولي أو ما زال ينفذ برامج تبلغ قيمتها ٣,٦ مليار دولار وتمولها أكثر من ٣٠ وكالة مختلفة.

- مواصلة استضافة برنامج مبادرة المسار السريع وإدارة أمانته بهدف اجتذاب ٤٠ بلداً جديداً إلى هذه الشراكة بحلول عام ٢٠٠٨.

- إنشاء برنامج للدراسات التحليلية الرفيعة المستوى بشأن التعليم الأساسي في ٢٠ بلداً على الأقل من البلدان الأربعين الأقل أداءً.

- العمل على أن يظل التعليم للجميع، والتعليم بصفة عامة، يحتل مكان الصدارة في وثائق البنك الدولي الاستراتيجية والسياسية الرئيسية، مثل: "الدراسات الاستراتيجية للحد من الفقر" (PRSP) ومذكرات الاقتصاد القطري (CEM) واستراتيجيات المساعدة القطرية (CAS). ومن شأن ذلك أن يضمن تمتع التعليم بالمكانة المناسبة في القرارات الاقتصادية الكلية وقرارات تخصيص الموارد على المستوى القطري.

- تأمين المشاركة والإسهام في جميع الاجتماعات الرئيسية المتعلقة بداكار +٥.

---

[١٢] إن القروض التي منحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير بلغت عام ٢٠٠٦، ١,١٩٣ مليار دولار في حين بلغت القروض التي منحتها المؤسسة الدولية للتنمية في العام نفسه ٩٤٦ مليون دولار. أما القروض التي منحت عبر مرفق المنح الإنمائية منذ عام ١٩٩٧ فبلغت ٨٢,٢ مليون دولار . وبالنسبة للإقراض حسب مجالات التعليم للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ فهو على النحو التالي:
(١) تعليم الكبار/التعليم غير النظامي – ٠,٣٪، (٢) قطاع التعليم العام – ٣٣,٣٪، (٣) التعليم ما قبل الابتدائي – ٧,٥ ٪، (٤) التعليم الابتدائي – ٢٣,٣٪، (٥) التعليم الثانوي – ١٧,١٪، (٦) التعليم العالي – ١٥٪، و(٧) التدريب المهني – ٣,٥٪.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

٦٩- زاد صندوق الأمم المتحدة للسكان دعمه للمبادرات العالمية بما في ذلك الاشتراك في الشراكات الاستراتيجية مثل التعليم للجميع ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وعقد محو الأمية، والمبادرة العالمية للتربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز والتعليم ومبادرة تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعالة. ولتحقيق التقدم على صعيد مبادرة التعليم للجميع ولا سيما في تلك البلدان أو المناطق الأبعد عن تحقيق أهداف التعليم للجميع، يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يلتزم بما يلي:

- الاضطلاع بدور قيادي في مجال التثقيف الجنسي الشامل المكيف لكل من الجنسين (بما فيه الوقاية من فيروس/مرض الأيدز) وذلك من خلال نهج يقوم على اكتساب مهارات الحياة ويُمكن المراهقين والشباب من تنمية هويتهم وقيمهم وتفكيرهم النقدي وممارسة حقوقهم.

- تيسير دمج التثقيف الجنسي الشامل المكيف لكل من الجنسين في المناهج الدراسية في المرحلتين الابتدائية والثانوية بما في ذلك من خلال الأقران، ودمجه أيضاً في البرامج الخاصة بالمراهقين والشباب غير الملتحقين بالمدارس.

- الإسهام في تحسين نوعية التعليم من خلال اعتماد وتبني منهجيات مناسبة وتشاركية للتعليم والتعلّم في موضوعات تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية.

- الترويج بنشاط لسياسات وطنية ودون وطنية ولبرامج تجديدية لتحسين معدلات استبقاء الفتيات في المدارس ولتأخير سن الزواج والحدّ من التحيز لصالح أحد الجنسين في قاعة الدراسة وفي الكتب المدرسية.

- الترويج لتضمين الخطط والاستراتيجيات القطاعية الوطنية عناصر تثقيفية (ولا سيما التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية) وذلك كجزء من الجهود الرامية إلى إدراج الصحة الجنسية والإنجابية في استراتيجيات الحد من الفقر وفي النهوج القطاعية، وخطط العمل الخاصة بالأمهات والرضّع، الخ.

- إقامة الصلات بين الهدف الإنمائي للألفية الخاص بالتعليم والأهداف الثالث والرابع والخامس والسادس من الأهداف الإنمائية للألفية، والترويج بنشاط لاستراتيجيات الحدّ من الفقر والحد من الفوارق بين الجنسين، واستراتيجيات حماية حقوق الإنسان التي تستهدف السكان الفقراء والمحرومين بمن فيهم النساء والشباب.

- دعم المبادرات القائمة على المجتمعات المحلية (مثل مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات) التي ترمي إلى تمكين النساء والفتيات، وربطها بخطط لتأمين سبل العيش ولتوفير القروض الصغيرة من أجل التقليل من الأخطار التي تتهدد الصحة الجنسية والإنجابية.

- إدراج التثقيف ضمن برامج الصحة الجنسية والإنجابية بهدف حمل المجتمع على تقبّل الجماعات المتأثرة وإعادة إدماجها على غرار النساء المصابات بفيروس/مرض الأيدز أو المصابات بناسور الولادة.

- دعم استخدام قنوات تعليمية بديلة للوصول إلى الشباب غير الملتحقين بالمدارس، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومنهجيات التعلّم عن بعد، بهدف النهوض بالصحة الجنسية والإنجابية.

- تعزيز ودعم أنشطة تجديد الكفاءات والنهوض بمحو الأمية وإمكانيات التدريب المهني لفائدة النساء والفتيات، لا سيما اللائي يشاركن في توفير الرعاية الصحية الأساسية، مثل القابلات والمتطوعات للعمل الصحي على مستوى المجتمعات المحلية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧٠- فيما يلي عرض للتوجهات الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى دعم التعليم للجميع خلال السنوات العشر القادمة:

- إن دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقع في صميم الأهداف الاستراتيجية للبرنامج. ويورد الإطار التمويلي الثاني المتعدد السنوات المعمول به حالياً (٢٠٠٤-٢٠٠٧) هذا الدعم في سياق مجالات عمل البرنامج وفي سياق الترويج المشترك بين القطاعات، وبناء القدرات وتطوير الاستراتيجيات عبر التقارير الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية وتقارير التنمية البشرية. وفي هذا السياق، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حريص جداً على تحقيق أهداف التعليم للجميع، إذ أنه مقتنع بأنها أهداف سليمة من وجهة نظر التنمية وأنه لكي تحقق التنمية الفائدة المرجوة منها، وتستخدم الموارد العامة استخداماً فعالاً، يجب أن يتم السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع بصورة متآزرة ومتعاضدة.

- ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته "شبكة الأمم المتحدة الإنمائية العالمية"، قاعدة لتشاطر الاستراتيجيات الفعالة وللعمل على الصعيد القطري، ولا سيما في سياق تعزيز القدرات على استخدام المنهجيات والوسائل والأدوات لإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط التنموية وفي عمليات إعداد الميزانيات. وعبر نظام "المنسق المقيم" الذي يديره البرنامج، فإنه يسهم كذلك في تنسيق عمل وكالات الأمم المتحدة وفي توفير المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وسيعمل المنسقون المقيمون مع الشركاء والوكالات الرئيسية لتأمين الدمج الجيد لجدول أعمال التعليم للجميع وللتعليم بصفة عامة في استراتيجيات الأمم المتحدة وأنشطتها المشتركة (على غرار التقييم القطري المشترك (CCA) وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF)) بهدف تقديم الدعم للاستراتيجيات الإنمائية القطرية.

- وبصفته رئيس وأحد أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي هي من أدوات إصلاح الأمم المتحدة، سيعمل البرنامج على تأمين الربط بين تحقيق التعليم للجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جدول أعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي الوثائق الاستراتيجية وكذلك في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

- وسيسهم البرنامج في تحقيق التعليم للجميع من خلال التركيز على اعتماد سياسات وأنشطة على الصعيد القطري، مع التركيز بصفة خاصة على تنمية القدرات وتشاطر المعلومات والعمل في إطار الشراكات، وضرورة ربط ذلك بأهداف الحد من الفقر وتمكين الفتيات والنساء والإدارة التشاركية

والتنمية المحلية. [إن مجالات العمل الخمسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي: (١) الإدارة الديمقراطية، (٢) الحد من الفقر، (٣) درء الأزمات وإعادة التأهيل، (٤) الطاقة والبيئة، (٥) فيروس ومرض الأيدز].

- ويسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق التعليم للجميع من خلال مشاركته الفعالة في جميع الاجتماعات ذات الصلة بالتعليم للجميع وفي الاجتماعات الرئيسية التي تعقدها الوكالات الخمس الراعية للتعليم للجميع.

من الإطار الدولي إلى العمل الوطني

٧١- تمثل هذه الخطة وثيقة عملية وحيوية يمكن الاستفادة منها على أفضل نحو في تيسير العمل المشترك والمنسق عندما يستخدمها الشركاء في عملية التعليم للجميع كقاعدة مرجعية لإقامة الحوار وبناء علاقات التعاون فيما بينهم.

٧٢- وسيخضع تنفيذ هذه الخطة للرصد والتقييم. وسيتم الرصد على نحو متواصل عبر عقد اجتماعات لكبار المسؤولين في الوكالات الراعية للتعليم للجميع وغيرها من الأطراف المعنية. ويتعين عقد هذه الاجتماعات بشكل منتظم (على الأقل ٣ اجتماعات كل عام) وأن تشتمل على تخطيط مشترك بين الوكالات لعقد اجتماعات التعليم للجميع الكبرى. كما سيقوم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع بدراسة سنوية للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وستقدم اقتراحات لإجراء استعراض خارجي مستقل، في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، للعمليات والشراكات والنتائج التي تمخضت عن تنفيذ الخطة.

٧٣- إن ساحة العمل الرئيسية لبرنامج التعليم للجميع تقع على المستوى الوطني، ضمن سياق السياسة والخطة التعليمية لكل بلد. وتوفر خطة العمل هذه إطاراً متماسكاً لقيام الوكالات الدولية بنشاط منسق ومتكامل لدعم التنفيذ على المستوى القطري. وبالنظر إلى التنوع اللامتناهي للاحتياجات والإمكانيات في هذا المجال، فإن مجالات التركيز الاستراتيجي هي التي ترشد إلى كيفية تحديد الجهة التي يستهدفها الدعم. وقد جرى في العديد من المناقشات بشأن التعليم للجميع تحديد مجالات الدعم للعمل الوطني التي اعتبرت أساسية لتعزيز وتنفيذ برنامج التعليم للجميع في جميع السياقات.

٧٤- أما الأولويات المحددة، بمراحلها وتوقيتها وأساليبها ونهوجها وتكاليفها واعتماداتها المالية، فسوف تحدد على المستوى القطري حسب السياق.

٧٥- ومن أجل البدء في تنفيذ الخطة كوسيلة لتعزيز العمل المنسق ورسم معالمه على الصعيد القطري، سيكون من الضروري أن تعمد الوكالات الراعية للتعليم للجميع وسائر الشركاء في التعليم للجميع إلى نشر هذه الخطة في مكاتبها الميدانية، وتوعية موظفيها بأن الهدف من الخطة هو أن تكون وثيقة مرجعية يستند إليها في التخطيط للتعليم للجميع والتعاون من أجل دعمه. ويمكن عرض هذه الخطة ومناقشتها بمزيد من التعمق في الاجتماعات والحلقات التدريبية والمعتكفات التي ينظمها شركاء التعليم للجميع.

٧٦- وإن تنسيق الدعم على المستوى الوطني سوف ينجم عن الالتزام بإجراء حوار منتظم ومركّز ورفيع المستوى، على المستوين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، تلتزم الجهات الشريكة الثنائية والمتعددة

الأطراف بمراعاة درجة أكبر من التنسيق والاتساق والتوافق مع الأولويات الوطنية في إطار العمليات الإنمائية الأوسع نطاقاً، لا سيما إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. فقيام حوار على هذا المستوى بقيادة الحكومة وبمشاركة كافة الأطراف المعنية بعملية التعليم للجميع، سيكون الركيزة الأساسية التي يبنى عليها التعاون. وعلى المستوى الدولي، سيكفل الحوار التكامل والتعاضد بين البرامج شريطة أن تنقل الوكالات إلى ممثليها على المستوى الوطني معلومات عن هذا الحوار والروح التي تحدوه.

٧٧- وتشكل مسؤوليات التنسيق الشامل لجهود التعليم للجميع ومساهمات كل وكالة فيها، جزءاً لا يتجزأ من الخطة التي لا تفرض حلولاً وأنشطة معينة وإنما تقترح بعض العمليات ومجالات العمل التي تفيد في دعم المبادرات الوطنية ويمكن أن تكون محوراً ينتظم حوله الحوار.

الملاحق

١ – الجدول الزمني

يتألف الجدول الزمني من ثلاثة أجزاء هي:

- الجزء ١، ويبين الأحداث المنتظمة، ذات الوتيرة السنوية أساساً، التي إما تسهم على نحو مباشر في تنسيق أنشطة التعليم للجميع أو توفر فرصة لربط التعليم للجميع بالبرامج الإنمائية الأوسع نطاقاً؛ وليست هذه القائمة شاملة، بل هي أداة عمل؛
- الجزء ٢، ويبين الجدول الزمني للسنوات الخمس ٢٠٠٦–٢٠١٠، ويتضمن الأحداث والاتجاهات والتعهدات المتصلة بالتعليم للجميع؛
- الجزء ٣، وهو جزء ما زال من المتعين إعداده، وسيعرض الأنشطة المنفذة في مجال التعليم للجميع في السنوات الأخيرة ٢٠١١–٢٠١٥.

الجزء ١ – الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة (قائمة عمل)

المجالات		الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة	
بناء التحالفات والزخم السياسي	**الاجتماعات المتصلة بالتعليم للجميع**	**التنسيق الدولي** فريق العمل المعني بالتعليم للجميع (اجتماع سنوي) الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (اجتماع سنوي) اجتماع الشراكة في مبادرة المسار السريع (اجتماع سنوي) الاجتماعات التقنية لمبادرة المسار السريع (اجتماعات نصف سنوية) الاجتماعات الإقليمية (مكتب اليونسكو في بانكوك، منتدى وزراء جنوب آسيا المعني بالتعليم للجميع) الاجتماع الوزاري للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (اجتماع نصف سنوي) المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية	**التنسيق الإقليمي** مشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بريلاك) مؤتمر وزراء التربية للدول الأعضاء الافريقية مؤتمر وزراء التربية الافريقيين اللجنة الإقليمية المختصة بالتربية في آسيا والمحيط الهادي *الشراكات المعنية بموضوعات محددة* مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات تعليم سكان الريف الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوضاع الطوارئ

المجالات		الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة	
	الأحداث الرئيسية الأخرى المتصلة بالترويج للتعليم للجميع	**اجتماعات دولية** مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (تموز/يوليو) المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة منتدى الأمم المتحدة المعني بشؤون السكان الأصليين (أيار/مايو) المؤتمر العالمي لتعليم السكان الأصليين برنامج التربية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المنتدى الاقتصادي العالمي (كانون الثاني/يناير) لجنة حقوق الإنسان اللجنة المعنية بأوضاع المرأة لجنة حقوق الطفل لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بإصلاح التعليم الثانوي	مؤتمر أوكسفورد الدولي المعني بالتعليم والتنمية مؤتمر جامعة ستانفورد لشؤون التعليم المؤتمر السنوي لجمعية التربية المقارنة والدولية المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة **اجتماعات إقليمية** منتديات برلمانية والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد) رابطة تطوير التعليم في افريقيا الاتحاد الافريقي
	اجتماعات الوكالات	**اجتماعات الهيئات الرئاسية** المجلس التنفيذي لليونسكو (مرتان كل سنة – في نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر) والمؤتمر العام لليونسكو (مرة كل سنتين – في تشرين الأول/أكتوبر) لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (مرتان كل سنة – في الربيع في آذار/مارس – نيسان/أبريل، والخريف – في أواخر أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر) المجلس التنفيذي لليونيسيف (ثلاث مرات كل سنة – في كانون الثاني/يناير، وحزيران/يونيو، وأيلول/سبتمبر) المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان (دورتان عاديتان في نيويورك – في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ودورة سنوية في جنيف – في أيلول/سبتمبر)	

المجالات		الاجتماعات والأحداث والأنشطة المنتظمة	
الاتصال والترويج		**الأحداث** أسبوع التعليم للجميع الأيام الدولية اليوم الدولي للغة الأم (٢١ شباط/فبراير) اليوم الدولي للمرأة (٨ آذار/مارس) يوم افريقيا (٢٥ أيار/مايو)	اليوم الدولي لمحو الأمية (٨ أيلول/ سبتمبر) اليوم العالمي للمعلمين (٥ تشرين الأول/ أكتوبر) اليوم العالمي للأيدز (١ كانون الأول/ ديسمبر) اليوم الدولي لحقوق الإنسان (١٠ كانون الأول/ديسمبر) يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠ كانون الأول/ ديسمبر)
الرصد		**التقارير** التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (سنوي – تشرين الثاني/نوفمبر) التقرير المرحلي لمبادرة المسار السريع (سنوي – تشرين الثاني/نوفمبر) الدليل السنوي عن التعليم في العالم الذي يصدره معهد اليونسكو للإحصاء (سنوي) تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سنوي) التقرير الخاص بحالة الأطفال في العالم (اليونيسيف – سنوي) التقرير الخاص بالتنمية في العالم (البنك الدولي — سنوي)	

الجزء ٢: الجدول الزمني (٢٠٠٦–٢٠١٠)

القسم	القسم الفرعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تحسين الدعم على المستوى الوطني	**دعم القيادات الوطنية**	التأثير في إعداد وتنفيذ التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من حيث هو عملية متواصلة لتحقيق التكامل بين جداول الأعمال المتعددة الأطراف مع إدماج كامل للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية التي تدعم التعليم السعي بنفس الطريقة إلى التأثير في عملية الحد من الفقر وغيرها من العمليات الرامية إلى رسم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية				
	تنمية القدرات	وضع نهج متكامل لتنمية القدرات وطريقة لتنفيذه				
	الاتصال والترويج	تطوير وسائل الإعلام والترويج لدعم تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة بأكملها على الصعيد الوطني، ولربط هذه الأهداف بالتالي بالأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً				

القسم	القسم الفرعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	تعبئة الموارد	إجراء المزيد من البحوث عن حجم الفجوة في مجال تمويل برنامج التعليم للجميع، مع التركيز على الرصد والتقييم المنتظمين، ودعم عمليتي تقدير تكاليف خطط قطاع التعليم على الصعيد الوطني وتقدير الاحتياجات العالمية. الاستمرار في حث الحكومات على تخصيص ما لا يقل عن ٦٪ من الدخل القومي الإجمالي للتعليم، بما في ذلك التعليم الأساسي. استكشاف سبل تعبئة الجهود من أجل الحصول على مساعدات مالية خارجية جديدة ومتزايدة لتحقيق أهداف التعليم للجميع فيما يخص محو أمية الكبار، والرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وإكساب مهارات الحياة، والبرامج المهنية الخاصة بالشباب. العمل مع الحكومات من أجل رسم سياسات تيسر إقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص بغية دعم التعليم للجميع في البلدان التي لا تزال فيها هذه الشراكات ضعيفة.		بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، ستقوم مبادرة المسار السريع بدور قناة لتمويل المساعدة المقدمة لستين بلداً على الأقل، وستكون هناك روابط واضحة بين الأموال الخاصة بمبادرة المسار السريع وأموال الدعم الثنائي المتزايد. (البنك الدولي)		ستصبح النسبة المخصصة للتعليم الأساسي من تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية الإضافية أكبر بكثير مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥.

القسم	القسم الفرعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	الاستخدام الفعال للمعونة الخاصة بالتعليم للجميع	تعزيز فعالية المعونة على الصعيد القطري من خلال ما يلي: (١) ضمان أن يكون قطاع التعليم عنصرا أساسيا في تنفيذ إعلان باريس؛ (٢) استخدام مبادرة المسار السريع كأداة قطاعية لعمليات إعلان باريس داخل البلدان.				
	توسيع نطاق رصد التعليم للجميع	تنسيق عمليات استعراض التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع خلال فترة عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ على الصعيد الوطني، مما يتيح إجراء دراسات جامعة إقليمية، وذلك بالتنسيق مع استعراض التقدم العالمي الذي يجريه التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، وفي إطار عملية استعراض وبحث على المدى الأبعد من أجل توفير المعلومات اللازمة لتحديد الأولويات الوطنية (اليونسكو مع الشركاء/الحكومات).	إعداد ثم تنفيذ نموذج لعمليات الاستعراض التي يقوم بها الأخصائيون النظراء، يوضع في خدمة الوكالات والبلدان. (اليونسكو مع شركائها في التعليم للجميع، ومع الحكومات)			

القسم	القسم الفرعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
تحسين التنسيق على الصعيد العالمي	**المحافظة على زخم برنامج التعليم للجميع**	تشجيع إدراج إحالة إلى التعليم للجميع وخطة العمل العالمية الخاصة به في نتائج قمة بطرسبورغ لمجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً المعقودة في تموز/يوليو ٢٠٠٦. إجراء مشاورات ورسم خطة منسقة للحفاظ على رفعة مرتبة التعليم للجميع في جداول العمل السياسية الدولية. العمل معا من أجل تحقيق التكامل في الاستراتيجيات الإعلامية والترويجية الخاصة بالتعليم للجميع لدى أهم الشركاء في هذا المجال، ولا سيما اليونسكو واليونيسيف ومبادرة المسار السريع والحملة العالمية بشأن التعليم.	الترويج لإدراج التعليم للجميع في جدول أعمال مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً خلال السنوات المقبلة (اليونسكو).			
	تحسين رسم السياسات بالاستناد إلى الأدلة والبحوث	تحديد أولويات البحوث التي تؤدي إلى رسم استراتيجيات أكثر فعالية في تحقيق أهداف التعليم للجميع وغايات العقدين بحلول عام ٢٠١٥.				
	التعاون فيما بين بلدان الجنوب		اتخاذ تدابير محددة لتعزيز الشبكات القائمة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم للجميع، وربط هذه الشبكات فيما بينها.	الاجتماع الاستعراضي الوزاري السابع للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (إندونيسيا)		الاجتماع الاستعراضي الوزاري الثامن للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان

القسم	القسم الفرعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	تحقيق التكامل في آليات التعليم للجميع	إنشاء برنامج عمل متكامل بين مختلف آليات تنسيق التعليم للجميع يشمل جميع شواغل الوكالات والمبادرات الدولية بشأن السياسات المتعلقة بالتعليم للجميع (اليونسكو).	تحسين فعالية آليات التنسيق الخاصة بالتعليم للجميع من خلال تحقيق الاتساق بين تواريخ إصدار التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ومواعيد عقد اجتماعات التعليم للجميع (اليونسكو).			
الاتجاهات الاستراتيجية للأطراف المعنية بالتعليم للجميع	**اليونسكو**	إصلاح إدارة قطاع التربية صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل تنفيذ الخطة الداخلية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة		تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل		
	اليونيسيف	صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل.			
	البنك الدولي	تنفيذ استراتيجية قطاع التربية المستوفاة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.				
	صندوق الأمم المتحدة للسكان	إقامة روابط بين التعليم والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف ٣ و٤ و٥ و٦. تيسير التثقيف الجنسي وإجراء تحسين في المجالات المتعلقة بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تأخير عمر الزواج.				

القسم	القسم الفرعي	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام الإطار التمويلي المتعدد السنوات (٢٠٠٤–٢٠٠٧). توفير ملتقى لتشاطر الاستراتيجيات والتدابير الفعالة على الصعيد الوطني، ولا سيما في إطار تعزيز القدرات في مجال استخدام المنهجيات والوسائل والأدوات اللازمة لتعميم إدراج الأهداف الإنمائية للألفية في خطط التنمية وعمليات الميزنة.				

٢ – الشراكات الدولية في مجال التعليم للجميع

عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

إن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢)، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، سوف يولد الزخم اللازم، ضمن إطار التعليم للجميع، لتمكين النساء والرجال والناس في كل مكان ومن جميع الأعمار من الإلمام بالقراءة والكتابة كأداة للتعلّم ووسيلة للمشاركة في حياة المجتمع بطرق تلائم الواقع المحلي وتفسح فرصاً أوسع. واليونسكو هي الوكالة المنسقة لهذا العقد، الذي يرتكز أيضاً على المشاركة الواسعة لشتى الشركاء.

عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة

يرمي عقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤)، الذي أعلن بموجب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى ترويج قيم التنمية المستدامة وأنماط السلوك المعززة لها من خلال مضامين وأساليب التعلّم على حد سواء. وتسعى أنشطة التعليم للجميع إلى إتاحة فرص للتعلّم يوفر لها العقد القاعدة الفلسفية والمضمون التربوي في آن معاً. وتعد اليونسكو هي الوكالة المنسقة للعقد الذي تعنى به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جميعاً والذي يتطلب مشاركة فعالة من جانب الحكومات والمجتمع المدني، بدءاً من المستوى الوطني وانتهاء بمستوى المجتمع المحلي.

البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان

توفر خطة عمل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، ما يلي: (١) تعريف للتثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل النظام المدرسي استناداً إلى مبادئ متفق عليها دولياً؛ (٢) دليل سهل الاستخدام لإعداد و/أو تحسين برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان داخل النظام المدرسي، باقتراح أنشطة ملموسة تنفذ على المستوى الوطني؛ (٣) دليل مرن يمكن تطويعه لمختلف السياقات والأوضاع.

شراكات المجتمع المدني

إن المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتعليم للجميع هي شريك رئيسي للحوار مع اليونسكو من أجل تيسير مشاركة المجتمع المدني في متابعة منتدى داكار؛ وتجمع هذه المشاورة ما يزيد على ٦٠٠ منظمة غير حكومية وشبكة دولية وإقليمية ووطنية.

والحملة العالمية من أجل التعليم هي مبادرة للمجتمع المدني وتحالف يضم أعضاء أقوياء من نقابات المعلمين والمنظمات غير الحكومية الأخرى وهي تسعى بشكل نشيط لدى الأوساط المانحة الدولية من أجل تعبئة مزيد من الموارد لصالح التعليم للجميع، وذلك مثلاً من خلال التنظيم السنوي لأسبوع العمل العالمي لصالح التعليم للجميع.

مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات

يقوم الشركاء في مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات بتعبئة الموارد لصالح مشروعات محددة ولصالح البرامج القطرية على حد سواء وكذلك لصالح أنشطة نظمية واسعة النطاق ترمي إلى التأثير في نظام التعليم ككل. وتقود اليونيسيف هذه المبادرة وتوفر خدمات الأمانة الخاصة بها، وتشارك فيها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

فيروس/مرض الأيدز والتعليم

هناك مبادرتان لتعزيز التعاون حول هذين الموضوعين. أولاهما هي فريق العمل المشترك بين الوكالات المختص بالتعليم التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز، الذي دعت اليونسكو إلى انعقاده ليوفر منبراً للترويج لإقامة شبكات وتحقيق التناغم بين الشركاء الدوليين – الوكالات والمجتمع المدني والمولين الثنائيين، الخ – للتوعية بوقع فيروس ومرض الأيدز على التعليم من جهة، وبدور التعليم في الوقاية من فيروس الأيدز ومعالجة المصابين به ورعايتهم ودعمهم، من جهة أخرى. وثاني المبادرتين هي المبادرة العالمية بشأن فيروس ومرض الأيدز والتعليم، وهي مبادرة متعددة البلدان استحدثت في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالأيدز، تهدف إلى دعم تنفيذ الاستجابات التعليمية الوطنية الشاملة لوباء فيروس ومرض الأيدز. وتقود اليونسكو هذه المبادرة بالتعاون مع الأطراف المعنية الرئيسية.

توفير التعليم لسكان الريف

معظم الفئات المحرومة من فرص التعلّم العالي الجودة والمرتبط بالاحتياجات توجد في المناطق الريفية. وتركّز هذه الشراكة على احتياجات التعلّم المحددة لسكان الريف، من حيث فرص الانتفاع بالتعلّم وجودته وبيئته ونتائجه، وذلك لكل من الكبار والصغار. كما تستهدف تحسين القدرات المؤسسية على تخطيط وتنفيذ التعليم الموفر لسكان الريف. وتتشارك منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو في قيادة هذه المبادرة التي تضم طائفة واسعة من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين على المستويين الدولي والوطني.

الفريق الاستشاري لرعاية الطفولة المبكرة وتطويرها

الفريق الاستشاري لرعاية الطفولة المبكرة وتطويرها اتحاد دولي يتألف من أكثر من ٣٠ وكالة (جهات مانحة ومنظمات غير حكومية ومؤسسات) تعنى بالتربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، أي بالهدف الأول من أهداف داكار، في البلدان النامية. ويرمي هذا الفريق إلى تيسير الفهم العالمي للأهمية الكبرى التي تتسم بها التربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في مجالي التنمية الاجتماعية والحد من الفقر، ويروج لزيادة الاستثمارات وتحسين السياسات والتدابير على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ويعزز القدرات الوطنية والإقليمية على إنتاج المعلومات والمعارف الخاصة بالتربية والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة ونشرها وتشاطرها، ويروج لدعم التنمية الشاملة للأطفال الصغار.

تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعالة

توفر مبادرة "تركيز الموارد من أجل صحة مدرسية فعالة" إطاراً عاماً تتعاون ضمنه الوكالات الدولية والمجتمع المدني والأطراف الأخرى على تقوية الروابط بين الصحة المدرسية والتعليم الجيد. وفي إطار هذه المبادرة، يعمل الشركاء فرادى ومجتمعين على إنتاج أدوات وموارد لتحسين الصحة المدرسية، تشمل توفير التدريب اللازم للعاملين الصحيين والمعلمين. كما يستجيب الشركاء في هذه المبادرة للطلبات القطرية بالإسهام في وضع السياسات ذات الصلة وبناء القدرات دعماً لبرامج الصحة المدرسية. وتوظف المبادرة جوانب القوة التي تتمتع بها كل وكالة شريكة وتسعى إلى إشراك وزراء الصحة والتربية في حوار على المستوى الوطني.

تعليم المعوقين

تعد الإعاقة سبباً للفقر ونتيجة له في آن واحد، وتستهدف هذه الشراكة المساعدة على ضمان حق المعوقين في التعليم وفي الانتفاع من أهداف إطار عمل داكار. وتضم هذه المبادرة وكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المعوقين الدولية والوطنية، وعدداً من الجهات المانحة. ويتشارك في توفير خدمات الأمانة جامعة أوسلو واليونسكو، ويسعى الشركاء إلى تشجيع راسمي السياسات والمنظمات غير الحكومية على العمل بصورة مباشرة وفي شراكة وثيقة مع المنظمات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية التي تضم وتمثل المعوقين وأسرهم.

المعلمون وجودة التعليم

ترتكز هذه المبادرة على الدور الحاسم الذي يؤديه المعلمون في توفير التعليم الجيد المستوى وعلى ضرورة العناية بأوضاع المعلمين وظروفهم. وتستهدف هذه المبادرة تيسير الحوار بين المعلمين ومؤسساتهم ورابطاتهم بشأن تعزيز التعليم الجيد المستوى والتعلّم السليم، وتستند إلى مبادرات ثلاثة شركاء هم: منظمة العمل الدولية، والاتحاد العالمي للمعلمين، واليونسكو.

التعليم في حالات الطوارئ والأزمات

إن الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ، هي بنية منفتحة ومرنة، تستهدف الوصول إلى المعلمين الذين يعملون في شتى أرجاء العالم في حالات الطوارئ والأزمات. وتسعى هذه الشبكة إلى تيسير انتفاع جميع المتضررين من حالات الطوارئ أو الأزمات أو الاضطرابات المزمنة بالتعليم العالي الجودة، وكفالة إتمامهم له. كما تعزز الاتصال والتعاون بين الوكالات من أجل تحسين الاستجابة للاحتياجات التعليمية في حالات الطوارئ. وتضم هذه الشراكة، التي يوجد مقر أمانتها داخل اليونسكو، طائفة واسعة من المنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف والممثلة للمجتمع المدني.

الشراكات المعنية بموضوعات محددة

يُعرَف بعضها باسم "البرامج الطليعية في مجال التعليم للجميع"، وقد أنشئت إثر المنتدى العالمي للتربية في داكار سنة ٢٠٠٠ من أجل تيسير العمل الجماعي لتحقيق بعض من الأهداف العريضة الواردة في إطار عمل داكار على نحو يدعم ويُثري الخطط الوطنية للتعليم للجميع.

الشراكات الجديدة

تظهر شراكات جديدة لتركيز الطاقات الجماعية على أجزاء معينة من جدول أعمال التعليم للجميع. وفي أعقاب اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع الذي عقد في بكين سنة ٢٠٠٥، يتم حالياً تشكيل فريق عمل دولي معني بعمل الأطفال والتعليم للجميع، من خلال التعاون بين اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والمسيرة العالمية المناهضة لعمل الأطفال. كما تتشكل تحالفات جديدة حول السعي الدولي إلى إلغاء الرسوم الدراسية في المرحلة الابتدائية.

الملحق ٢

اجتماع كبار المسؤولين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، جنيف، ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦

نحن، مديرو الوكالات الخمس الراعية للتعليم للجميع – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبنك الدولي–، نتفق من حيث المبدأ على مواصلة العمل على تطوير خطة العمل العالمية للتعليم للجميع بوصفها أساساً للتعاون ولتعزيز الأنشطة بهدف دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع.

وهذه الخطة هي عملية جارية تسير في اتجاه متفق عليه؛ ومن المتوقع أن تواصل الوكالات عمليات التشاور التي تجريها وأن ترفع إلى الاجتماع السادس للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (القاهرة، ١٤–١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) نسخة أكمل من هذه الخطة.

وتتماشى هذه الأنشطة مع الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتكامل داخل منظومة الأمم المتحدة ومع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة والتنسيق بين الجهات المانحة. وفي سياق الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج العمل الإنمائي الأوسع نطاقاً، تسعى الخطة إلى إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع وستوفر إطاراً لتعزيز التعاون ولتنسيق الأنشطة بين جميع شركاء التعليم للجميع على الصعيد القطري.

الملحق ٣

التعليم من أجل مجتمعات تجديدية في القرن الحادي والعشرين

سانت بطرسبرغ، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٦

١ – يقع التعليم في صلب التقدم البشري، ويتوقف الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في القرن الحادي والعشرين على قدرة الأمم على توفير التعليم لكافة أفراد مجتمعاتها حتى يكونوا مهيئين للنجاح في عالم سريع التغير. والمجتمع التجديدي يُحضّر أبناءه لكي يتقبلوا التغيير. ونحن عازمون على النهوض بمجتمع عالمي قوامه التجديد من خلال تطوير العناصر الثلاثة التي تُكَون "مثلث المعرفة" (أي التعليم والبحوث والتجديد) وتحقيق التكامل فيما بينها، والاستثمار الكامل في الأشخاص والمهارات والبحوث، ودعم تحديث النظم التعليمية حتى تصبح ألصق باحتياجات الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة.

٢ – والتعليم يُثري الثقافات ويعمل على إحلال التفاهم المتبادل على الصعيد العالمي، وهو قوام المجتمعات الديمقراطية وضمان احترام سيادة القانون. إن التعليم وتعزيز المهارات وتوليد أفكار جديدة كلها أمور ضرورية لتنمية رأس المال البشري، كما أنها محركات رئيسية للنمو الاقتصادي ولإنتاجية الأسواق ومصدر للاتساق بالنسبة للأمم كافة.

٣ – إن بناء مجتمع تجديدي عالمي يتوقف على مدى حراك واندماج الأفراد والمعارف والتكنولوجيا في جميع البلدان. ومع ازدياد الطابع العالمي للعلوم والتكنولوجيا والتقدم الاقتصادي، يصبح التعاون الدولي أمراً لا غنى عنه لحفز المواهب وتوليد المعارف الضرورية لإيجاد حلول للتحديات العالمية الكبرى.

٤ – وتتطلب المجتمعات القائمة على المعرفة نظماً تعليمية تجديدية كما تحتاج إلى أطر قانونية وتنظيمية وسياسية شفافة ويمكن التعويل عليها وغير تمييزية. إن هذه الأطر تعزز اعتماد سياسات يمكن التنبؤ بها تشجع المنافسة، وتوفر حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية، وتدعم البحوث والتطوير والاستثمار، وتوفر الحوافز المشجعة للتجديد.

٥ – وتوخياً لتحقيق هذه الرؤية المشتركة لمجتمع التجديد، ومع مراعاة إعلان موسكو الذي اعتمده وزراء التعليم في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، فإننا سنعمد إلى ما يلي:

- التعاون على نحو نشط لتوفير تعليم أساسي عالي الجودة ولتحقيق محو الأمية والمساواة بين الجنسين، على نحو يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالتعليم ومع أهداف التعليم للجميع؛
- بناء نظم تعليمية حديثة وفعالة بغية مواجهة التحديات التي يطرحها مجتمع التجديد العالمي وللمشاركة على نحو كامل في هذا المجتمع؛
- تشجيع السياسات والاستثمارات التعليمية التي تكفل التنوع والكفاءة والاستدامة والنوعية العالية في مؤسسات التعليم العالي؛

- الترويج للتعليم مدى الحياة استناداً إلى مبادئ ميثاق كولونيا عن أهداف وطموحات التعلّم مدى الحياة الذي خرجت به قمة الدول الصناعية المتقدمة الثماني، وذلك لتمكين الأفراد من التكيف للتغيير وتعظيم مهاراتهم ومعارفهم والإسهام في مجتمعاتهم وأماكن عملهم؛

- التعاون مع القطاع الخاص بهدف توسيع شبكات البحوث من أجل توليد المعرفة وتشجيع التجديد ونقل التكنولوجيا الجديدة بسرعة من المختبرات إلى أسواق العمل؛

- زيادة المبادلات في مجال العلوم والتكنولوجيا وفي مجالات أخرى في جميع مراحل التعليم، والترويج لفهم أفضل للمؤهلات الدراسية والنتائج التعليمية المكتسبة في الخارج؛

- التشجيع على تطبيق معايير عالية، ولا سيما في مجال الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا واللغات الأجنبية، في جميع مراحل التعليم، ودعم تعيين معلمين من ذوي الكفاءات العالية في هذه المجالات ذات الأهمية الخاصة؛

- التشجيع على الدمج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين في البلدان والمجتمعات التي تستضيفهم، علماً بأن التعليم هو أحد الوسائل الفعالة لتحقيق ذلك.

أولاً – بناء مجتمع تجديدي عالمي

٦ – يتعين علينا توليد معارف جديدة وتشجيع التجديد لتأمين استدامة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وسنتعاون من أجل استحداث شبكات للبحوث بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث وقطاع الأعمال، وسنستفيد مما تنتجه من تكنولوجيات عالية التطور. وسنتبادل أفضل الممارسات في مجال تطوير أقطاب للمعرفة وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتيسير نشر المعرفة على الصعيد العالمي ولنقل التكنولوجيا سريعاً من المختبرات إلى أسواق العمل.

٧ – سوف تشجع الاستثمار في المعرفة والبحث والتطوير، كما سنعمل على استخدام النفقات العامة على نحو استراتيجي بهدف جذب التمويل من القطاع الخاص لصالح البحث والتطوير، لا سيما في قطاع التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، سنشجع التعاون الوطيد بين الجامعات وقطاع الصناعة. ومن شأن هذه الأنشطة أن تفضي إلى التجديد الذي يحسّن حياة شعوبنا ورخاء بلداننا ورفاه المجتمع العالمي ككل.

٨ – سوف نصيغ سياسات من شأنها حفز الابتكار ونشر تكنولوجيات جديدة تشجع على التجديد وروح المبادرة. كما سنستخدم التطور التكنولوجي والبحوث استخداماً فعالاً في شركات الأعمال والنظم التعليمية في مختلف البلدان مع صون حقوق المبتكرين في الوقت ذاته. وإننا نعرب عن تقديرنا للمساهمة التي قدمها بعض رؤساء الأعمال وقادة التعليم العالي من بلداننا الذي اجتمعوا في موسكو في ١١ تموز/يوليو ٢٠٠٦ لمناقشة تعبئة الموارد وحشد أفكار وخبرات القطاعين العام والخاص من أجل الارتقاء بقدر أكبر من التجديد وتلبية احتياجات التعليم والقوى العاملة في القرن الحادي والعشرين. وكمتابعة لقمة سانت بطرسبرغ، نرحب بالعرض الذي تقدمت به إيطاليا لتنظيم منتدى عالمي، بالتعاون مع اليونسكو، بشأن "التعليم والتجديد والبحوث: شراكة جديدة من أجل التنمية المستدامة".

٩ – يعدّ التعليم أمراً جوهرياً لتحقيق المصلحة العامة. لذا فإن حكوماتنا ستتعاون مع القطاع الخاص في إقامة نظم للتعليم العالي والبحوث والتطوير تكون تجديدية وذات نوعية عالية. وسوف نضمن إيجاد بيئة مأمونة وشفافة وغير تمييزية كفيلة بإيجاد إطار سياسي داعم ومشجع على التنافس ويمكن التنبؤ به، ويوفر حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية ويقدم الحوافز من أجل الاستثمار وينهض بالسياسات التنظيمية التي تشجع على الابتكار. وستروج حكوماتنا للحوار وبناء التآزرات مع قطاع الأعمال والتعليم العالي والقوى العاملة بهدف وضع سياسات سليمة في مجال التعليم العالي والموارد البشرية.

١٠– سوف نشجع قيام تحالفات من أجل التجديد ونعزز تبادل الآراء والخبرات بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص القائمة على الجامعات في بلدان مجموعة الثمانية. ويمكن تحقيق قيمة مضافة عبر تشاطر الأطراف المعنية أفضل الممارسات والأفكار والتجارب في مجالات إدارة التعليم والتمويل وأساليب التعليم الحديثة وكذلك في مجال الاعتراف بالمؤهلات وشفافيتها. وسنتعاون على الصعيد الدولي من خلال التحالفات في مجال التجديد بهدف توفير الحد الأدنى اللازم من المواهب والمعرفة العلمية والتكنولوجية الضرورية لدعم المجتمعات التجديدية.

١١– سنعمد إلى تعيين نقاط اتصال في بلداننا من شأنها تيسير تبادل الآراء والخبرات، مع الإقرار بأن إشراك القطاع الخاص في بناء هذه الشراكات هو أحد المفاتيح الرئيسية لإيجاد روابط فعالة بين التعليم العالي واحتياجات مجتمع التجديد العالمي.

١٢– سنشجع الحراك الأكاديمي الدولي على جميع المستويات، عن طريق زيادة حراك الطلبة والمعلمين والباحثين بشكل ملموس. وسوف نرفع مستوى برامج التبادل القائمة ونعزز تنمية المهارات اللغوية والمهارات المشتركة بين الثقافات. وخير مثال على هذه البرامج "عملية بولونيا" التي ترمي إلى إنشاء فضاء أوروبي للتعليم العالي. وسنقوم كذلك بتسهيل الانتفاع بالمعرفة التي تنتج في بلدان أخرى، مع مراعاة العوامل المتعددة التي تعيق حركة الطلاب والمتخصصين.

١٣– وسوف نتشاطر المعلومات بشأن نظم منح المؤهلات الدراسية في بلداننا من أجل اكتساب فهم أفضل للممارسات والتقاليد الأكاديمية الوطنية، وسنعمل على تهيئة بيئة تعليم عالية يقترن فيها الامتياز والتجديد مع توسيع فرص الانتفاع من جهة أخرى، كما سنشجع قيام أنظمة فعالة لتقييم ومقارنة المؤهلات الدراسية الأجنبية في القطاعين العام والخاص.

ثانياً – بناء المهارات من أجل الحياة والعمل من خلال التعليم الجيد

١٤– سنعمل على تحسين جودة التعليم بغية توفير مزيد من الفرص لشبابنا وللأجيال المقبلة. وسنعزز استخدام الموارد العامة في مجال التعليم بمزيد من الفعالية وذلك في جميع المستويات وفي جميع مراحل الحياة. وسوف نشيّد مجتمعات التجديد التي توفر التحسين المستمر لمهارات القوى العاملة والفرص الإبداعية للتعلّم مدى الحياة.

١٥– سنعد شعوبنا لتملك التغيير من خلال التعلم مدى الحياة. وسنعزز الروابط بين التعلّم والتدريب في الشركات وسوق العمل عن طريق التعليم عن بعد وتوفير الخدمات التعليمية عبر الحدود. ونؤكد من جديد

أهمية ميثاق قمة كولونيا لمجموعة الثمانية بشأن أهداف وطموحات التعلّم مدى الحياة ونداءه بتوفير الفرص والحوافز للتعلّم مدى الحياة لجميع الناس.

١٦- ونولي أولوية سياسية كبرى لأهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل إعطاء صغار الأطفال بداية قوية وتعزيز التكافؤ الاجتماعي. كما سنعمل على توسيع نطاق تكافؤ فرص المشاركة في مجال تعليم الكبار بعد مرحلتي التعليم الثانوي والعالي.

١٧- ونرحب بالمشاركة الفعالة من جانب أوساط الأعمال والمنظمات غير الحكومية في تطوير التعليم المستمر الذي يوفر الكفاءات والمهارات التي تحتاجها مجتمعاتنا واقتصاداتنا.

١٨- وستركز بلداننا على تحقيق الجودة والجدوى والفعالية والكلفة المعقولة للنظم التعليمية. ونلاحظ الجهود المشتركة التي تبذلها اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل صياغة مبادئ توجيهية طوعية بشأن جودة التعليم العالي الموفر عبر الحدود. وسنتعاون مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لضمان استخدام أفضل نماذج حسن الإدارة في مجال التربية وفي التدريس.

١٩- ونشجع مؤسساتنا التربوية والمنظمات المختصة على تبادل المعلومات وتعزيز التعرف فيما بين بلداننا على نظم المؤهلات ونهوج التدريس وأساليب إدارة التعليم وتمويله.

٢٠- ونؤكد مجدداً التزامنا باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم بمزيد من الفعالية وفقاً لما جاء في ميثاق أوكيناوا بشأن المجتمع العالمي للمعلومات الصادر عن مجموعة الثمانية والتزام تونس الصادر عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. فإن هذه التكنولوجيات ترتدي أهمية قصوى فيما يتعلق بتلبية الحاجات التعليمية لاقتصاد يعتمد بشدة على التكنولوجيا. وتعتبر الموارد التعليمية سهلة المنال أدوات هامة لإنشاء بيئة معلوماتية عالمية أكثر إنصافاً وفعالية.

٢١- وسنسعى خاصة إلى بلوغ مستويات عالية في مجالات الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا لإرساء مجتمع التجديد العالمي على أسس قوية. فينبغي أن تؤدي جميع المناهج الدراسية الابتدائية والثانوية إلى حفز التعلّم المكثف في هذه المجالات وكذلك مهارات حل المشكلات والتفكير النقدي. ونشجع أيضاً الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات في المستويين الابتدائي والثانوي.

٢٢- ونرحب بالمبادرات الرامية إلى دعم تعلّم وإتقان اللغات الأجنبية في جميع مستويات التعليم. إن القدرة على تعلّم اللغات الأجنبية والتواصل بها تتسم أيضاً بأهمية كبرى في البيئة العالمية الراهنة. فهي تفترض اكتساب مهارات اجتماعية ودولية ومعارف وكفاءات مشتركة بين الثقافات وفهم واحترام ما تقوم عليه الثقافات والمجتمعات من القيم والتاريخ.

٢٣- إننا سنشجع تنمية السياسات التعليمية الرامية إلى توفير منظومة من مؤسسات التعليم العالي التي تكون متاحة ومتنوعة ومستدامة وعالية الجودة وقادرة على تلبية المتطلبات الجديدة، وتشمل هذه المؤسسات إلى جانب الجامعات مراكز البحوث والكليات المحلية والمدارس التقنية ومعاهد التدريب المهني العامة والخاصة. وتضطلع الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي بدور رئيسي في مجتمعات

التجديد فيما يتعلق بتثقيف جماهيرنا. وينبغي لها أن تتكيف بسرعة مع المتطلبات المتغيرة للمجتمع وسوق العمل وذلك عن طريق إدارة فعالة وشفافة في إطار سياسات التعليم.

٢٤- سنسعى في إطار نظمنا الوطنية إلى جعل التدريس اختياراً مهنياً جذاباً، وإلى تنمية معارف المعلمين ومهاراتهم، واستبقاء المعلمين الأكفاء في المدارس. إذ أن المعلم يقع في القلب من عملية التعليم. ويتوقف تحسين تعلّم وتحصيل التلميذ على وجود معلمين على درجة عالية من التخصص في كل صف مدرسي. ويجب أن يمتلك المعلمون معرفة جيدة بالمضامين والأساليب التعليمية حتى يكونوا مربين وموجهين فاعلين. والمعلمون الأكفاء هم الذين ينقلون إلى تلاميذهم معرفة المضامين النقدية ويحملونهم على التطلع إلى الامتياز والاستعداد لبلوغه ومواصلة التعلّم مدى الحياة.

٢٥- إننا نشجع سلطاتنا التعليمية المعنية والقطاع الخاص وغيره من الأطراف المعنية على تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات بشأن تشكيلة واسعة من القضايا المتصلة بتحديث نظم التعليم. ويجب أن يكون لتحديث نظمنا التعليمية دور هام في تحقيق غاياتنا الاستراتيجية المشتركة. وفي الألفية الجديدة تعادل أهمية إدارة استراتيجيات المعرفة أهمية إدارة الموارد التعليمية التقليدية أي الموظفين والجوانب المالية والمنشآت. ومن ثم ينبغي أن يزداد تركيز نظم التعليم على تنمية القدرات الفكرية ليس فقط من حيث امتلاك المضامين وإنما من حيث معالجة المعلومات المتوافرة وتكييفها وتطبيقها بل، وهو الأهم، من حيث ابتكار معارف جديدة. وينبغي أيضاً أن يجد التعليم سبلا لتحقيق الجمع بين الامتياز فيه والالتحاق به على أوسع نطاق ممكن.

ثالثاً – التعليم للجميع والتنمية

٢٦- سنسعى إلى توفير تعليم جيد وتدريب مهني جيد يتاحان للجميع بتكاليف معقولة بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أو السن أو الجنس أو الدين أو العرق أو الإعاقة. فالتعليم استثمار جوهري في التنمية المستدامة للبلدان وثروتها البشرية. ويشكل التعليم الأساسي، الذي يشمل محو الأمية والتدريب على مهارات الحياة اليومية، قاعدته الأساسية. ولا تقل أهمية المضمون الذي يتعلمه التلميذ وجودة تحصيله عن أهمية التحاقه بالتعليم.

٢٧- وسندعم عناصر التعليم التي تنمي التفكير النقدي والتبادل المفتوح للمعارف بما يسهم في بناء المجتمعات الديمقراطية والاقتصادات التي تعمل بكفاءة وتوفر الفرص للجميع. ومن الأهمية بمكان تنشئة سكان متعلمين وقوى عاملة متعلمة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي اعتمد المجتمع الدولي "الأهداف الإنمائية للألفية" المتصلة بالتعليم والتي تعطي الأولوية لأهداف التعليم للجميع المتعلقة بتعميم التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم. ونأسف لأن الأهداف المرحلية المتعلقة بالقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في كل من التعليم الابتدائي والثانوي لم تتحقق. وسيتعيّن أن يتآزر الجميع لبلوغ تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وإننا نجدد التزاماتنا في هذا الشأن.

٢٨- إننا نرحب بتصميم القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ على تعزيز إطار عمل داكار (التعليم للجميع) الذي اعتمده المنتدى العالمي للتربية عام ٢٠٠٠ باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الجهود الإنمائية الدولية المجددة. ونؤكد مرة أخرى على التزامنا بجدول أعمال التعليم للجميع ونرحب بجهود اليونسكو الرامية إلى إعداد خطة عمل عالمية بغية تحقيق أهداف التعليم للجميع وتزويد وكالات المعونة متعددة الأطراف بإطار عمل

منسق ومتكامل دعماً للعمليات المنفذة على المستوى القطري. ويجب إيلاء عناية خاصة لأفقر البلدان، بما فيها بلدان افريقيا، حيث يوجد في الوقت الراهن خارج نظام التعليم أكثر من ٤٠ مليوناً من الأطفال، من بينهم ٦٠٪ من البنات. ونحن ندعو اليونسكو وسائر الوكالات الراعية لإطار عمل داكار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، البنك الدولي) إلى أن تساند الجهود الرامية إلى التنسيق مع الأولويات والخطط والأهداف الوطنية، وإلى أن تقتصر كل منظمة إلى إعمال قدراتها في مجال اختصاصها في سبيل منع ازدواجية الجهود وزيادة فعاليتها.

٢٩- كما نؤيد التنفيذ الفعلي لمبادرة المسار السريع من أجل التعليم للجميع ونؤكد التزامنا في غلينيغلز بمساعدة البلدان المشمولة بهذه المبادرة على تنمية القدرات المستدامة وتأمين الموارد اللازمة لمواصلة تطبيق استراتيجياتها التعليمية المستدامة. ونتطلع إلى التقرير المرحلي الذي يصدره البنك الدولي في أعقاب اجتماعاته السنوية. ونؤكد من جديد التزامنا بدعم افريقيا في سعيها إلى بلوغ أهداف التعليم للجميع. ويستند ذلك إلى الشراكة التي أقامتها مجموعة الثمانية مع افريقيا في إطار خطة عمل افريقيا (كناناسكيس)، وفيما بعد في إطار إعلان غلينيغلز. وفي هذا السياق نؤكد التزامنا بالعمل مع جميع البلدان المشمولة بمبادرة المسار السريع بما فيها البلدان الملتحقة بها مؤخراً وذلك بهدف بلوغ تلك الأهداف.

٣٠- وندعو البلدان النامية إلى المبادرة بإعداد استراتيجيات وسياسات وخطط وطنية في مجال التعليم من أجل إدراجها بصورة كاملة في خططها الإنمائية الوطنية، والتعاون مع جميع الأطراف المعنية لإتاحة فرص التعليم للجميع. ولن يتحقق التعليم للجميع إلا بتوافر الرؤية القوية والالتزام الصارم من جانب البلدان النامية بالإضافة إلى عنصري التملك الوطني والاعتماد على الذات استناداً إلى أوراق استراتيجية للحد من الفقر تكون واضحة الصياغة أو إلى خطط مناظرة لها تكون محكمة البناء وطويلة الأجل، تُطبق في قطاع التعليم برمته. فإن النظم التعليمية الصحيحة هي التي ترتكز على الإدارة الفعالة والسياسات السليمة والبيئة المؤسسية والعناية بالجودة والإقرار بقيمة التعليم غير النظامي.

٣١- سوف نعمل مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز التعاون وتقاسم الممارسات الجيدة من أجل بلوغ أهداف التعليم للجميع. ومما سيؤدي دوراً هاماً في تحقيق هذه الأهداف اعتماد أشكال جديدة من التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وفيما بينها، بما في ذلك التعاون الثلاثي. وسوف نشجع هذا الأمر ولا سيما من أجل تحسين نتائج التعلّم ونوعية إدارة التعليم والمواد التعليمية وأساليب التدريس.

٣٢- ونحن ملتزمون ببلوغ أهداف التعليم للجميع وبإزالة العوائق في سائر القطاعات التي من شأنها الحد من فرص التعليم. ولكن المعونة في مجال التعليم لن تفي وحدها بحل المشكلة. وسنعمل على مساندة الأساليب المشتركة بين القطاعات والتي تجمع بين الاستثمار في مجال التعليم وفي غيره من المجالات مثل الحد من الفقر، والصحة والصرف الصحي، والمياه والتغذية، والبنى الأساسية، من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، وزيادة الوعي بفيروس/مرض الأيدز في إطار النظم التعليمية.

رابعاً – تعزيز التضافر الاجتماعي وإدماج المهاجرين من خلال التعليم

٣٣- سنعزز المشاركة المدنية وتكافؤ الفرص والتفاهم بين الثقافات لمساعدة الناس على تعظيم إمكانياتهم الشخصية وتجاوز العقبات التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع. فالمجتمعات التعددية التي تضمن

الاحترام والتكافؤ، توفر الشروط المؤاتية لاكتساب المهارات والمعارف وتشجيع التجديد وتحقيق النجاح الاقتصادي والاجتماعي. وإننا نعتبر التنوع الثقافي ومعرفة اللغات الأجنبية والانفتاح على المواهب الجديدة وحراك القوى العاملة عناصر جوهرية لإنشاء مجتمعات تجديدية تستوعب الجميع.

٣٤- وسوف نيسّر التكامل الاجتماعي والثقافي والمهني في مجتمعاتنا عن طريق تعزيز الدعم للتعلم مدى الحياة وتشجيع إتقان اللغات لتأمين العمالة بحسب مستويات المهارة والخبرة. وندعو أيضاً إلى الاضطلاع بالبحوث المشتركة وتبادل المعارف والخبرة واتباع أفضل الممارسات بين بلدان مجموعة الثمانية وسائر الأطراف المعنية في هذا المجال الهام.

٣٥- وسنسعى إلى تعظيم رأس المال البشري والاجتماعي لجميع الناس من خلال سياسات تعترف بالتنوع في قطاع التعليم وفي مواقع العمل، وتحث على التجديد وتحفز الإبداع. وستساعد سياسات التضافر الاجتماعي الناجحة بما فيها التعليم من أجل المواطنة الديمقراطية على مكافحة التعصب والتمييز. وينبغي أن تسهل نظمنا التعليمية تحقيق هذه الأهداف الأساسية، علماً بأن كل بلد يعتمد مجموعة من السياسات المختلفة لتعزيز القبول والتكامل في اقتصاده ومجتمعه.